صندوق النقد العربي

التقرير السنوي
2014

المحتويـات

الصفحة

تقديم .....

نشاط الصندوق خلال عام 2014 1

النشاط الإقراضي 6

النشاط الاستثماري 21

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية 26

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 30

نشاط التدريب 32

أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب 36

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 39

تمويل التجارة العربية 42

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات 44

الوضع المالي الموحد للصندوق 47

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات 53

جداول القروض 75

جداول عامة 83

التنظيم والإدارة 85

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2014، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المُنشئة للصندوق.

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2015

نشاط الصندوق خلال عام 2014

كثف الصندوق خلال عام 2014 مشاوراته مع دوله الأعضاء لبحث سبل توفير الدعم لها في ظل استمرار تأثر الأداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية بالتداعيات المترتبة على التحولات السياسية التي شهدتها على مدار السنوات الماضية، إلى جانب استمرار تأثر الدول العربية بضعف مستويات الطلب العالمي على ضوء بطء تعافي الاقتصاد العالمي. فقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تأثر مستويات الصادرات السلعية والخدمية وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وهو ما أثر سلباً على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وإن تفاوتت هذه التأثيرات من دولة لأخرى. وجاء تكثيف الصندوق لمجهوداته خلال العام المذكور، في إطار التزامه بالسعي لتحقيق أهدافه بالعمل على تطوير وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه، وفق ما تقتضيه الاحتياجات المتغيرة لدوله الأعضاء، وفي ظل التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، والتي أدت إلى تزايد احتياجات عدد من الدول العربية للتمويل الخارجي، حيث قام الصندوق خلال عام 2014 بالاستجابة لطلبات التمويل المستلمة من دوله الأعضاء بشكل سريع وبالقدر الذي تتيحه موارده، وذلك من خلال النوافذ الإقراضية المتعددة للصندوق، ومن خلال الدعم الذي يوفره برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

من جهة أخرى، استمر الصندوق خلال عام 2014 في تنفيذ برامجه التدريبية وأنشطته الهادفة إلى تعزيز قدرات الكوادر البشرية، العاملة بالمؤسسات الرسمية في الدول الأعضاء. وفي مجال توفير المساعدة والدعم الفني، واصل الصندوق خلال عام 2014 تقديم العون الفني المطلوب لدوله الأعضاء في المجالات المختلفة للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها، متضمناً ذلك تقديم العون الفني للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة. كما باشر الصندوق اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف تطوير النظم والقدرات الإحصائية في الدول الأعضاء.

وواصل الصندوق في عام 2014 الاضطلاع بمهام أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب. في هذا الإطار، نظم الصندوق خلال العام اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدول الاعضاء، لتبادل الآراء والتجارب وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق.

واستجابة لتوجهات مجلس محافظي الصندوق، أعدّ الصندوق تقريراً عن إطار الحوكمة المطبق تضمن عرضاً وافياً عن هيكل أجهزة الحوكمة والعلاقات فيما بينها، وركز على الأبعاد الرقابية والمبادىء المرجعية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كما قام الصندوق في عام 2014 بإعداد استراتيجية للفترة (2015-2020) لتحقيق رؤيته المتمثلة في **"أن يكون الصندوق مؤسسة مالية عربية رائدة في دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية في المنطقة العربية"**. وحددت الاستراتيجية

عدداً من الأهداف الرئيسية للصندوق تتمثل في الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الاصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتوسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وزيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية، وفي دعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي العربي، وتعزيز دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات في مجالات اختصاصاته. ويرتبط بهذه الأهداف أنشطة متعددة لدعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق النمو الشامل والمستدام ومعالجة الاختلالات المالية وتعزيز القدرات البشرية. ويعمل الصندوق على وضع منهجية ومعايير لقياس الأداء بما يتضمن عدداً من المؤشرات التي سوف تُمَكِّن من قياس مدى التقدم في تحقيق أهدافه المحددة في الاستراتيجية المشار إليها.

علاوة على ذلك، قام الصندوق بتبني إطاراً لإدارة المخاطر، تم إعداده بالتعاون مع أحد الجهات الاستشارية الخارجية المتخصصة. وتم إصدار تقرير توصيفي للوضع القائم يحدد مواطن الضعف في أنظمته وعملياته، وهو ما مكن الصندوق من وضع إطار عام لسياسة إدارة المخاطر وقائمة بالمخاطر المرتبطة بالعمليات وخطط للتعامل معها، ومواجهة تداعياتها حال حدوثها. وترافق ذلك مع قيام إدارة الصندوق بإعداد أدلة إجراءات العمل وبناء سجلات المخاطر المرتبطة بمسارات العمل الرئيسية.

في مجال **النشاط الإقراضي**، بلغت قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق خلال عام 2014 للدول الأعضاء نحو 56.5 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، تعادل نحو 246 مليون دولار أمريكي، حيث قدَّم الصندوق إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية قرضاً ممتداً بقيمة 20 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 87 مليون دولار، كما قدَّم قرضاً ممتداً آخراً إلى الجمهورية اليمنية بقيمة 36.5 مليون د.ع.ح.، تعادل حوالي 159 مليون دولار. وبذلك بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي 170 قرضاً حتى نهاية عام 2014، بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.76 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 7.6 مليار دولار أمريكي، استفادت منها أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء.

وفي إطار المشاورات مع الدول الأعضاء، فقد تم خلال عام 2014 إيفاد ست بعثات لكلٍ من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وذلك لإجراء مشاورات بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، وكذلك متابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول والمدعومة بقروض سبق تقديمها، تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. وفي هذا الإطار، قامت بعثات الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وأوجه الاستفادة، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، والوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها. كذلك ساهم الصندوق في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل، وبلغ إجمالي الإعفاءات المقدمة للدول العربية المشمولة في إطار هذه المبادرة ما مجموعه 6,328 ألف دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 28 مليون دولار أمريكي). كما واصل صندوق النقد العربي

التزامه بالمساهمة في الجهد الجماعي للهيئات المالية العربية للدعم الانساني للشعب الفلسطيني، وذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي لدعم قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي.

وفي مجال **النشاط الاستثماري**، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية ساهمت في حماية رأس المال المستثمر، واستمر في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال عام 2014 مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة الى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط بما يعكس ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مع استمرار الصندوق في تطبيق مقررات بازل III لإدارة مخاطر هذا النشاط. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، وكذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

وفي مجال **المعونة الفنية**، واصل الصندوق خلال عام 2014 تقديم العون الفني المطلوب لدوله الأعضاء في المجالات المختلفة للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها، حيث استجاب الصندوق للطلب المقدم من الحكومة الجزائرية للحصول على دعم فني للمساعدة في إنجاز خطة تطوير وإصلاح القطاع المصرفي. وزارت بعثة فنية من الصندوق الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة (1-7 ديسمبر 2014)، بمشاركة خبراء من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي، للتشاور مع الفنيين المعنيين في وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، بشأن الاحتياجات المطلوبة والاتفاق على سبل المساعدة. وضمن هذا التوجه، عمل الصندوق على توفير الدعم للدول العربية في مجال العمل الإحصائي حرصاً منه على تطوير الإحصاءات الاقتصادية بما يُساهم في بلورة السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة في هذه الدول، وذلك في إطار مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" والتي أطلقها الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في عام 2013 بهدف تقديم الدعم الفني لتطوير الأنظمة الإحصائية في الدول العربية وتعزيز القدرات البشرية للكوادر الإحصائية فيها.

من جهة أخرى، يتولى الصندوق إدارة **الحساب الموحد الخاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة**، حيث يُصدر بصورة ربع سنوية تقريرين، يختص الأول بتوضيح ما تم صرفه من خلال كل منظمة من المنظمات العربية المتضمنة بهذا الحساب، والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، ويختص التقرير الثاني بالنشاط المجمع للحساب الموحّد.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، واصل الصندوق في عام 2014 جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية. واستمر في إصدار النشرات الفصلية حول أداء الأسواق، إضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2014 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

وفي **مجال التدريب**، واصل الصندوق خلال عام 2014 العمل على تعزيز القدرات البشرية العربية من خلال خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية. ونظم المعهد دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك انجلترا المركزي والبنك المركزي الألماني والوكالة اليابانية للتنمية الدولية. وفي عام 2014، بلغ عدد الأنشطة التدريبية التي عقدها المعهد 17 نشاطاً استفاد منها 433 متدرباً. بالتالي، وصل إجمالي عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 280 نشاطاً استفاد منها 8,684 متدرباً.

وعلى صعيد **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، قام الصندوق في عام 2014 بالإعداد لاجتماع الدورة الثامنة والثلاثين الذي عُقِد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. كما نظم الصندوق الاجتماعات السنوية للجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. وفي إطار مهامه **كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب**، قام الصندوق بتنظيم اجتماع الدورة الاعتيادية الخامسة للمجلس التي عُقدت في الجمهورية التونسية على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وقدم الصندوق عدداً من التقارير وأوراق العمل في إطار متابعته للقضايا التي يناقشها المجلس.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، ساهم الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 وقام بتحريره وإصداره. وشارك الصندوق في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في دولة الكويت.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، واصل الصندوق في عام 2014 تعاونه مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة. وتم في هذا الإطار التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (JICA) في طوكيو، التي حدّدت إطاراً للتعاون المشترك بين المؤسستين، بهدف تعميق التعاون فيما بين الصندوق والوكالة لتقديم الدعم الفني للسلطات المالية والنقدية في الدول العربية. وتم بموجب مذكرة التفاهم عقد أول دورة تدريبية بمقر الصندوق في شهر ديسمبر 2014 تغطي موضوع الحسابات القومية. والتعاون مع الوكالة مستمر بالمزيد من النشاطات خلال عام 2015.

كما شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في شهري أبريل وأكتوبر 2014، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفييل" للشراكة من أجل التنمية. بالإضافة لذلك، واصل الصندوق تعاونه مع بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بنشاط **التقارير والدراسات والبحوث**، قام الصندوق خلال عام 2014 بإصدار عدد من النشرات والدراسات والبحوث. وفي هذا الإطار، أصدر الصندوق "نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية" و"نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية". كما أصدر الصندوق دراسات وأوراق عمل تناولت عدداً من الموضوعات الاقتصادية المهمة لدوله الأعضاء، ومن بينها موضوع إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، والاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، وقضايا تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وطرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية.

النشاط الإقراضي

يأتي النشاط الإقراضي للصندوق في صدارة مهامه التي يقوم بها لتحقيق أهداف إنشائه. ويستهدف نشاط الإقراض بشكل عام مساعدة الدول العربية على معالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق، وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز من فرص النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، قدم الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة قرضين خلال عام 2014، بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 56.5 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 246 مليون دولار أمريكي.

أنواع القروض والتسهيلات

يقدم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسئولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وتندرج **أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين**[1]، تتمثلان في مجموعة القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، ومجموعة القروض التي توجه لدعم قطاعات اقتصادية أخرى.

تنحصر أغراض المجموعة الأولى في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول عناصر هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما المجموعة الثانية من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، والتي تم استحداثها لاحقاً، فهي مخصصة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء.

---

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها، وذلك حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

النوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُقدم القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى، إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. يُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من القروض هو **القرض التعويضي** الذي يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية.

ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل.

فبالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من التسهيلات بحيث أصبحت المحور الرئيسي لنشاط الإقراض بالصندوق، فقد تمت توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتماشياً مع تطور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليُمكّن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كلٍ من الشقين.

يُشترط لتقديم التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف قرض تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

بالنسبة **لتسهيل الإصلاح التجاري**، الذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق

الدولية بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتُطبّق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

فيما يتعلق **بتسهيل النفط**، تمت الموافقة على إنشائه في أبريل من عام 2007، وبدء العمل به في ديسمبر من عام 2008، كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدء العمل بها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. يستهدف التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. وجدير بالذكر ان هذه الآلية قد تم بدء العمل بها منذ ديسمبر 2008.

يُقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وعند تقديم القروض ضمن هذا التسهيل يتم التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى، وجود عجز بميزان المدفوعات ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويمكن للدولة العضو المؤهلة، في هذه الحالة، الاستفادة من موارد التسهيل بحد أقصى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وذلك كقرض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة، ولا يشترط الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، بعد التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها لمواجهته.

والحالة الثانية، رغبة الدولة العضو المؤهلة للاقتراض في إطار هذا التسهيل الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل وقدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. في هذه الحالة يكون استفادة الدولة العضو المؤهلة مشروطاً باتفاق الدولة العضو أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الموجهة لتمويل الإصلاحات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. ويكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذه الحالة تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المحدد المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

وفيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويُقدم تسهيل السيولة قصير

الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن مجلس محافظي الصندوق قد أقر، في أبريل 2013، مضاعفة رأس المال المصرح به ليصل إلى 1,200 مليون د.ع.ح.، وزيادة رأس المال المدفوع بقيمة 300 مليون د.ع.ح. ليصبح 900 مليون د.ع.ح.، على أن يكون اكتتاب الدول الأعضاء في الزيادة بما يحافظ على الحصص النسبية للدول الأعضاء في رأس المال دون تغيير، ويُرَاعِي المراكز التصويتية النسبية. يتم تسديد الاكتتاب على جزأين، يمثل الجزء الأول نسبة 50 في المائة من الزيادة المكتتب بها، ويسدد دفعة واحدة بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، ويسدد النصف الثاني من مبلغ الاكتتاب على خمسة أقساط سنوية بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء بالصندوق. بمقتضى ذلك، ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. يوضح الجدول (ب-1) موقف حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق وإمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وفق تلك الحصص.

أسعار الفائدة

يطبق الصندوق منذ عام 2003 هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. يوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما. أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. سعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني، يضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً. يبين الجدول (أ-5) تطور أسعار الفائدة على القروض للفترة (2003-2014).

التزامات القروض

بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة خلال عام 2014 حوالي 56.5 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 246 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال عام 2014 في قرضين ممتدين تم تقديمهما لكلٍ من موريتانيا واليمن.

بالنسبة للقرض الممتد المقدم إلى **الجمهورية الإسلامية الموريتانية**، بلغت قيمته 20 مليون د.ع.ح (87 مليون دولار أمريكي). لدعم برنامج إصلاح اقتصادي شامل يغطي عامي 2014 و2015، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو والاستثمار، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة. وتم الاتفاق على عناصر البرنامج المذكور بين الحكومة الموريتانية وبعثة الصندوق التي زارت موريتانيا خلال الفترة (5-10 يناير 2014).

وفيما يتعلق بالقرض المقدم إلى **الجمهورية اليمنية**، بلغت قيمته حوالي 36.5 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 159 مليون دولار أمريكي، لدعم برنامج إصلاح اقتصادي شامل يغطي عامي 2014 و2015، يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة، فضلاً عن تعزيز الاستدامة المالية في المدى المتوسط. وتم الاتفاق على عناصر البرنامج المنوه عنه مع بعثة الصندوق التي زارت اليمن خلال الفترة (4- 8 مايو 2014).

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، خلال عام 2014، إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء، حتى نهاية عام 2014، إلى نحو 1.76 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 7.6 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 170 قرضاً. ويبين الجدول (أ-1) تفاصيل هذه القروض، وذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2014.

جاءت القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 وحتى نهاية عام 2014، بحصة بلغت 64.2 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 30.3 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3.7 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.8 في المائة. يبين الجدول (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (1) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978- 2014.

الشكل (1): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض
خلال الفترة (1978 – 2014)

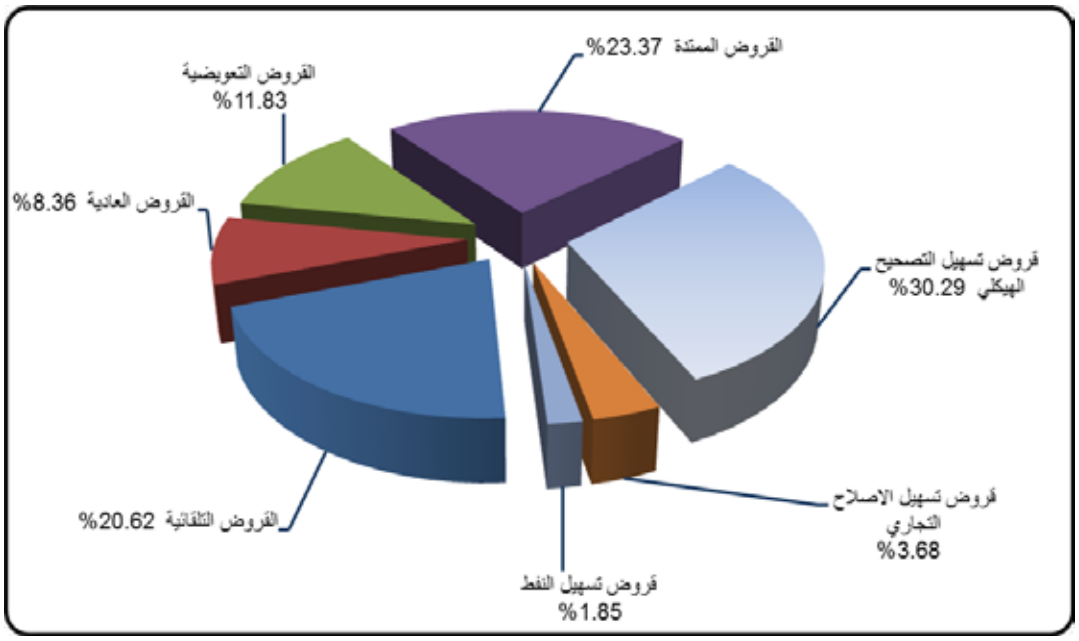

وكمحصلة لأنشطة الإقراض خلال العام، تراجع رصيد التزامات القروض ليصل إلى نحو 474.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2014، تعادل حوالي 2,061.8 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 62 في المائة من رأس المال المدفوع، مقارنة برصيد بلغ نحو 541.1 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2013، تعادل حوالي 2,500 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 73 من رأس المال المدفوع.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها حوالي 59.3 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2014، مقابل حوالي 121.7 مليون د.ع.ح خلال عام 2013. وفي المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 123.4 مليون د.ع.ح. خلال عام 2014، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 402 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 1,747 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 52.2 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2014. وذلك مقارنة بحوالي 466.1 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 2,153 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 62.5 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2013.

تجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد بلغ نحو 72.2 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 314 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2014، مقابل حوالي 75.1 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 347 مليون دولار في نهاية عام 2013. يبين الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2013 و2014، في حين يبين الجدول (أ- 4) تفاصيلها للفترة 1978- 2014.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2014، تم إيفاد ست بعثات فنية لكلٍ من الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية وجمهورية السودان والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية، وذلك لإجراء مشاورات بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، ومتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول، والمدعومة بقروض سبق تقديمها، وذلك تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. وفي هذا الإطار قامت بعثات الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وأوجه الاستفادة، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، وكذلك الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه البعثات، يقوم الصندوق بتقديم أوجه مختلفة من المشورة الفنية، وإسداء النصح حول السياسات الاقتصادية علاوة على توفير الدعم المالي لهذه الدول.

بالنسبة لبعثة المشاورات التي أوفدها الصندوق **للجمهورية الإسلامية الموريتانية** خلال الفترة (5- 10 يناير 2014)، فقد جاءت تلبية لطلب الحكومة الموريتانية الحصول على قرض ممتد، لدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي، ومواصلة الارتقاء بالسياسات المالية والنقدية بما يعزز من الاستقرار الاقتصادي ويدعم النمو والاستثمار، ويخفض من معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن أهمية هذه الإصلاحات لتعزيز الوضع المالي للحكومة، من خلال توفير حيز مالي مناسب يُمَكِّنْ من تلبية المطالب الاجتماعية، ويسهم في مواجهة تداعيات الصدمات المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي ضوء المشاورات التي أجرتها البعثة، المنوه عنها، فقد توصلت لاتفاق مع الحكومة الموريتانية حول عناصر برنامج إصلاح اقتصادي شامل يغطي عامي 2014 و2015. يستهدف البرنامج المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودعم النمو لرفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر، وخلق فرص العمل المنتج. تضمن برنامج الإصلاح المتفق عليه لعام 2014 تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية خلال العام المذكور، تمثلت في:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود 6.0 في المائة، وذلك بالتركيز على القطاعات الواعدة مثل قطاعات الزراعة والصناعات التعدينية والصيد.
- احتواء معدل التضخم في حدود 5.0 في المائة.
- احتواء نسبة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات عند مستواه المسجل في عام 2013 والبالغ 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي بما يكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات لمدة 4 أشهر.

ولتحقيق هذه الأهداف، التزمت الحكومة بتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات، في مجال السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالمعاملات الخارجية، ترمي لتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتعزيز الاحتياطيات الرسمية من العملة الأجنبية. كما التزمت بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، المتعلقة بتحديث ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، وتطوير القطاع المالي والمصرفي. وقد وافق الصندوق على تقديم قرض ممتد لموريتانيا بمبلغ 20 مليون د.ع.ح. لدعم برنامج الإصلاح المشار إليه أعلاه، وتم سحب الدفعة الأولى من القرض بمبلغ 10 مليون د.ع.ح. بعد التوقيع على اتفاقية القرض، على أن يتم سحب المبلغ المتبقي من القرض المذكور على دفعتين بعد وقوف الصندوق على حسن سير تنفيذ البرنامج المتفق عليه.

وفيما يتعلق ببعثة المتابعة التي زارت **جمهورية مصر العربية** خلال الفترة (2- 6 فبراير 2014)، جاءت تلبية لطلب الحكومة المصرية إيفاد بعثة للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المتفق عليه بين الجانبين، تمهيداً لسحب الدفعة الأخيرة من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الذي يدعم البرنامج المنوه عنه. وتبين للبعثة أن السلطات المصرية أحرزت تقدماً في تنفيذ عناصر البرنامج، حيث قامت باتخاذ عدد من التدابير فيما يتعلق بتفعيل حساب الخزينة الموحد في إطار جهودها لتعزيز الرقابة المالية وربط عمليات الموازنة العامة، كما نفذت اجراءات لرفع كفاءة نظام معلومات إدارة مالية الحكومة، جاءت كدعم وتعزيز لما تم تنفيذه من قبل في هذا المجال، بالإضافة إلى استحداث شعبة الاستثمارات العامة داخل الإدارة المركزية للموازنة العامة لتعزيز التنسيق بين وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بالخطة الاستثمارية وتنفيذها بهدف رفع كفاءة نفقات الاستثمار الحكومي. في ضوء ذلك، تم اعتبار تنفيذ البرنامج المنوه عنه مرضياً، وعليه قامت مصر بسحب الجزء المتبقي من مبلغ قرض تسهيل التصحيح الهيكلي (حوالي 14.6 مليون د.ع.ح.) الذي يدعم البرنامج المذكور.

كما زارت بعثة من الصندوق **الجمهورية اليمنية** خلال الفترة (4 - 8 مايو 2014)، استجابةً لطلب الحكومة اليمنية الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض ممتدّ، لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية المتعلقة بارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، والظروف التي أثرت على الموازنة العامة. من جهةٍ أخرى، تضمنت مهام البعثة المذكورة الوقوف على سير تنفيذ عناصر برنامج الإصلاح المالي المُكَمِّل، المدعوم بموارد القرض العادي القائم بذمة اليمن، وذلك تمهيداً لسحب الدفعة الثانية والأخيرة من هذا القرض.

بالنسبة لطلب القرض الممتد، توصلت البعثة إلى اتفاق مع الحكومة اليمنية على برنامج إصلاح اقتصادي يغطي عامي 2014 و2015 يتم دعمه بالقرض المطلوب. واستهدف البرنامج المتفق عليه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة، فضلاً

عن تعزيز الاستدامة المالية في المدى المتوسط. وفي هذا السياق، تضمن البرنامج المشار إليه تحقيق الأهداف الرئيسية التالية خلال عام 2014، والذي يمثل المرحلة الأولى من البرنامج:

- تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3 في المائة.
- احتواء معدل التضخم في حدود 9 في المائة.
- تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل لنسبة 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- المحافظة على الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي بما يكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات لمدة 4 أشهر.

ولتحقيق هذه الأهداف، التزمت الحكومة اليمنية بتنفيذ حزمة من الإصلاحات لتحسين وتبسيط الإجراءات الضريبية، وزيادة كفاءة التحصيل من أجل زيادة الإيرادات الضريبية بما يعزز من وضع الموازنة العامة. كما التزمت الحكومة بتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية لدعم النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر. في جانب السياسة النقدية، اعتزمت الحكومة تبني سياسة حذرة تمكن من احتواء التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف، مع تخفيض استدانة الحكومة من البنك المركزي في إطار تمويل العجز المالي. بالإضافة إلى ذلك، التزمت الحكومة بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية في إدارة المالية العامة والخدمة المدنية والقطاع المالي. وقد وافق الصندوق على تقديم قرض ممتد إلى اليمن بمبلغ 36.5 مليون د.ع.ح. لدعم البرنامج المنوه عنه، حيث قام اليمن بسحب الدفعة الأولى من مبلغ القرض (حوالي 18.26 مليون د.ع.ح.) بعد التوقيع على الاتفاقية، وسيتم سحب المبلغ المتبقي على دفعتين بعد وقوف الصندوق على حسن سير تنفيذ البرنامج المتفق عليه.

أما بالنسبة لسير تنفيذ برنامج الإصلاح المالي المُكَمِّلْ المدعوم بموارد القرض العادي، فقد تبين للبعثة أن الحكومة اليمنية، تمكنت من أحراز تقدم في تنفيذ السياسات والإجراءات المتضمنة في البرنامج المتفق عليه، حيث تم تطبيق عدد من الإجراءات لتحسين وترقية إدارتي الضرائب والجمارك، بغية تعزيز حصيلة الإيرادات غير النفطية، كما قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية لضبط الإنفاق الحكومي. كذلك نفذت الحكومة إجراءات في جانب السياسة النقدية، لضبط السيولة واحتواء التضخم. بالإضافة إلى القيام بإصلاحات هيكلية لرفع كفاءة قطاع مالية الحكومة، وترقية البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي. وفي ضوء ما تقدم، وأخذاً بالاعتبار الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية لتنفيذ البرنامج المتفق عليه، تم اعتبار تنفيذ البرنامج المنوه عنه مرضياً، وتم سحب الدفعة الثانية والأخيرة من القرض، والبالغة 12.6 مليون د.ع.ح.

وبالنسبة للبعثة التي زارت **جمهورية السودان** خلال الفترة (22-26 يونيو 2014)، استهدفت الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المذكور. وتبيَّن للبعثة أن الحكومة السودانية أحرزت تقدماً في تنفيذ السياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج الإصلاح المتفق عليه، حيث غطت الإصلاحات المنفذة جوانب مختلفة ترتبط بالإطار العام لإعداد الموازنة الحكومية لرفع فعالية هذا الإطار وربط عملية تخصيص الموارد المالية بالأهداف والأولويات الاستراتيجية للسياسة الحكومية. كما غطت الإجراءات بعض الجوانب لتطوير النظام المحاسبي من أجل ترقية عملية تنفيذ الموازنة وتطوير إدارة السيولة، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الإجراءات التي تتعلق بتطوير المنظومة المعلوماتية للمالية العامة. على ضوء ذلك، تمت الموافقة على قيام السودان بسحب الدفعة الثانية من القرض المشار إليه والبالغة 3.3 مليون د.ع.ح.، بعد تسوية المتأخرات تجاه الصندوق.

بخصوص بعثة الصندوق إلى **المملكة الأردنية الهاشمية** خلال الفترة (23-27 نوفمبر 2014)، تمثلت مهمتها في الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم بموارد القرض الممتد القائم بذمة الأردن، خلال عام 2014، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المذكور، كذلك الاتفاق على برنامج مُكمِّل لعام 2015، في إطار البرنامج المنوه عنه. وتبين للبعثة، أن السلطات الأردنية أحرزت تقدماً في تنفيذ السياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه لعام 2014، وهو ما انعكس على التطورات الاقتصادية الكلية، حيث جاءت منسجمة مع الأهداف الموضوعة في البرنامج للعام المذكور، والمتعلقة بالنمو الاقتصادي والتضخم والأوضاع المالية الداخلية والخارجية.

في هذا السياق، قامت الحكومة الأردنية، خلال عام 2014، بتنفيذ إجراءات ضريبية أدت إلى زيادة حصيلة الإيرادات المالية، كما تم بذل جهود في جوانب تشريعية لإصدار عدد من القوانين المالية. من جانبٍ آخر، تبنى البنك المركزي الأردني سياسة نقدية تيسيرية من خلال تخفيض أسعار الفائدة، لتخفيض كلفة الائتمان وتوجيهه لأنشطة القطاع الخاص المختلفة، وتعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة بهدف حفز النمو وتوفير فرص العمل. كذلك قامت الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، منها الإصلاحات في قطاعي الطاقة والمياه، والإصلاحات المُنفَّذة في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي. وعليه، تم اعتبار تنفيذ الجزء الأول من البرنامج الذي يغطي عام 2014 مرضياً، وتم سحب الدفعة الثانية من القرض، والبالغة 3.895 مليون د.ع.ح.

كما توصلت البعثة إلى اتفاق مع الحكومة الأردنية حول برنامج إصلاح اقتصادي مُكمِّل يغطي عام 2015، يتضمن حزمة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية، إضافة إلى إصلاحات هيكلية، تستهدف الحفاظ على المكتسبات المحققة، وتعزيز النتائج الإيجابية المحرزة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وخلق فرص عمل منتجة، وتعبئة الموارد الذاتية لتخفيض الاعتماد على المنح والمساعدات

الخارجية، ورفع منعة الاقتصاد وتقليص انكشافه إزاء الصدمات المختلفة. وتضمن البرنامج المُكمِّل تحقيق عدداً من الأهداف الرئيسية خلال عام 2015، تمثلت فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود 4.0 في المائة خلال عام 2015.
- المحافظة على معدل التضخم في حدود 3.0 في المائة بنهاية العام المذكور.
- حصر عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المساعدات الخارجية) في حدود 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور.
- المحافظة على مستوى احتياطيات من العملات الأجنبية يُمكِّن من تغطية الواردات من السلع والخدمات لمدى 6.4 شهراً خلال العام المنوه عنه.

ولتحقيق هذه الأهداف، التزمت الحكومة الأردنية بتطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية إضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية خلال العام 2015.

أما بالنسبة للبعثة التي زارت **الجمهورية التونسية**، خلال الفترة (29 ديسمبر2014 - 2 يناير2015)، تمثلت مهامها في الوقوف على سير تنفيذ برنامجي الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، المتفق عليهما مع الحكومة التونسية، والمدعومين بقرضي تسهيل التصحيح الهيكلي القائمين بذمة تونس. وتبيَّن للبعثة أن الحكومة التونسية نفذت الإجراءات والسياسات المتضمنة في البرنامجين بصورة مرضية، بما يُمكِّن الدولة من سحب الدفعات المتبقية من مبالغ القرضين المذكورين (6.0 مليون د.ع.ح. من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي و10 مليون د.ع.ح. بالنسبة لقطاع مالية الحكومة).

بالنسبة لبرنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، الذي غطى الفترة (نوفمبر 2013 – نوفمبر 2014)، قامت الحكومة ببذل جهود في إطار البرنامج المنوه عنه لرفع كفاءة سوق الصرف الأجنبي وتعميقه بتيسير شروط استخدام أدوات التحوط ضد مخاطر التعاملات في سوق الصرف المحلي بالنقد الأجنبي، وتعزيز الشفافية والحوكمة فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف المتبعة، وكذلك تعزيز التنسيق بين الإدارات داخل البنك المركزي المعنية بالسياسة النقدية والتمويل الخارجي لتطوير إدارة السيولة وعمليات النقد الاجنبي.

أما فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة، الذي غطى عام 2014، فقد تم تطبيق عدد من الإجراءات في مجال السياسة الضريبية لتوسيع القاعدة الضريبية، وتوحيد القوانين الضريبية، وتقليص الإعفاءات والحوافز وتحقيق العدالة الضريبية. كما تم تنفيذ اجراءات لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الأعباء المترتبة عنها، ورفع فعالية مهام الرقابة والتحصيل،

وتطوير قواعد البيانات، إلى جانب رفع قدرات موظفي إدارة الضرائب. كذلك بُذلت جهود لترقية نظام الموازنة العامة من خلال توسيع نطاق التطبيق التجريبي لمنهج الموازنة المعتمدة على النتائج وتطوير نظام الحسابات الحكومية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بهدف تحسين الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وضمان تخصيص الموارد الحكومية للقطاعات ذات الأولوية.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. وبحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2014 هناك ثلاث حالات للتأخر في السداد. اثنتان منها مستمرتان من السنة السابقة وهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية العربية السورية، وحالة مستجدّة لسنة 2014 وهي جمهورية السودان. بلغ مجمل المتأخرات للحالات الثلاث حوالي71 مليون د.ع.ح، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 23.5 مليون د.ع.ح، وفوائد متراكمة بحوالي 47.5 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصل إلى تسوية للمتأخرات التي وصلت بنهاية ديسمبر 2014 إلى 62.2 مليون د.ع.ح. يتكون المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو47.3 مليون د.ع.ح.

أما بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية السورية**، بدأت منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2014 حوالي 3 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

بخصوص **جمهورية السودان**، فإن المتأخرات تتمثل باستحقاقات الأقساط الشهرية للفترة من سبتمبر 2013 إلى ديسمبر 2014 على المديونية المعاد جدولتها، بالإضـــافة إلى قسط أصل على قرض جديد وفوائد متراكمة، بما مجـــموعه حوالي 5.5 مليون د.ع.ح.

المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC

بلغ إجمالي الإعفاءات المقدمة من الصندوق للدول العربية المشمولة في إطار المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC، ما مجموعه 6,328 ألف دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 28 مليون دولار أمريكي)، حيث استفادت كل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية جزر القمر المتحدة من إعفاءات الصندوق، في الإطار المنوه عنه، على النحو التالي:

استناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (1) لسنة 2003، استفادت **الجمهورية الإسلامية الموريتانية** بإعفاءات بلغ مجموعها 6,206 ألف دينار عربي حسابي، وذلك من خلال نوعين من الإعفاءات، يتضمن النوع الأول إعفاءات محدّدة من المديونية القائمة في 30 يونيو 2003، وذلك وفق برنامج إعفاء جزئي من أقساط أصل القروض والفوائد عند استحقاقها بدءاً من التاريخ المذكور، ولغاية استحقاق آخر الأقساط في أكتوبر 2007. ووصل مجموع الأقساط المعفاة مقاساً بالقيمة الحاضرة إلى 3,110 ألف دينار عربي حسابي، شكّلت نسبة 50 في المائة من المديونية التي كانت خاضعة للتخفيض بموجب المبادرة. أما النوع الثاني من الإعفاءات التي وفرها الصندوق لتخفيف عبء المديونية، فقد تم في إطار قرضٍ ممتدٍ أكثر تيسيراً قدمه الصندوق لموريتانيا سنة 2005، وتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة، وجزء من القسط الأخير من أصل القرض، وبما أدى إلى توفير عنصر هبة بنحو 35 في المائة في إطار هذا القرض، وعلى مدى فترة سداده التي امتدت لسبع سنوات. وبلغت الإعفاءات المقدمة في إطار الشق الثاني من المبادرة 3,096 ألف دينار عربي حسابي.

كما استفادت **جمهورية القمر المتحدة** من برنامج إعفاءات محدّدة من المديونية التي كانت قائمةً، ووصل مجموع الإعفاءات المقدمة لها حتى الآن إلى 122 ألف دينار عربي حسابي، وذلك استناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2011، الذي أتاح كذلك المشاركة في إعفاءات إضافية، ويعمل الصندوق على استكمال المشاورات بشأن تقديم قرضٍ ممتد أكثر تيسيراً يوفر عنصر هبة بنحو 35 في المائة.

تخصيصات الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني

يساهم صندوق النقد العربي في الجهد الجماعي للهيئات المالية العربية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، وذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي منذ العام 2002. وبهذا الإطار وافق مجلس المحافظين بقراره رقم (7) لسنة 2014 في اجتماعه السنوي السابع والثلاثين في الجمهورية التونسية بتاريخ 08 أبريل 2014 على التخصيص الثاني عشر، الذي بلغت قيمته نحو 2.8 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 13 مليون دولار أمريكي). ووصل بذلك مجموع التخصيصات الاثني عشر التي أقرها مجلس المحافظين للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني إلى حوالي 34 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 153.4 مليون دولار أمريكي).

كما تجدر الإشارة، إلى أن مجلس المديرين التنفيذيين يعتمد مكونات البرامج التي يوجّه الدعم لها، بناءً على منهجيّة متفقٍ عليها مع صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية وتتمثل بمشاركة معالي محافظ فلسطين لدى صندوق النقد العربي بالتوصية بالقطاعات التي تشكّل الإطار العام لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، وبما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهة ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهة أخرى، وبحيث تتكامل المشاريع ذات الأولوية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني. ويلخص الجدول أدناه مكونات البرامج التي وُجه الدعم لها من التخصيصات الاثنا عشر التي اعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين بالصندوق، التي يبلغ مجموعها ما يعادل حوالي 153.4 مليون دولار أمريكي. ويتضح منه أن مكون قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر من التخصيصات حيث رصد له نحو 38 في المائة من مجمل التخصيصات.

الجدول رقم (1)

مكونات البرامج	التخصيصات الإحدى عشر حتى 31 ديسمبر 2013	التخصيص الثاني عشر لسنة 2014	إجمالي التخصيصات الاثني عشر حتى 31 ديسمبر 2014
	مليون دولار أمريكي		
دعم قطاع التعليم	55.400	3.000	58.400
تأمين الخدمات الصحية	11.600	1.500	13.100
دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية	23.800	0.500	24.300
التنمية الريفية والتمكين الاقتصادي	44.100	8.000	52.100
حماية المباني وتطوير المناطق التاريخية	5.500	-	5.500
المجموع (مليون دولار أمريكي)	140.400	13.000	153.400
المجموع (ألف دينار عربي حسابي)	**31,197**	**2,807**	**34,004**

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ السياسة وإدارة الاستثمارات المختلفة، حيث يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية حكومية. ترتكز السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية هي: حماية قيمة الأموال المستثمرة كأولوية والسيولة وحرية التحويل، ثم تحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية المجتمعة لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين توظيفها بأنشطة تتفق والأهداف التي أنشأ من أجلها، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات العربية ضمن الحدود المرسومة، بغرض تنميتها وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. يشمل النشاط أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء وكذلك المؤسسات المالية العربية التي تتضمن عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف واستثمارها بالإضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح أطراف أخرى ضمن الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

في ظل استمرار أسعار الفوائد المتدنية السائدة على العملات الرئيسية وهيمنة السياسات النقدية التوسعية في العديد من الدول الرئيسية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط خلال العام 2014، واصل الصندوق إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، بالإضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية واقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة. ويقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسية للاستثمارات المتمثلة في مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملات ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 3.37 مليار دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 14.66 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2014.

أما استثمارات المحفظة فتتكون بشكل رئيسي من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة. وبلغت مكونات المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2014 نسبة 38.4 في المائة في الودائع المصرفية، ونسبة 60.6 في المائة في السندات والأوراق المالية، ونسبة 1 في المائة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة.

تنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع التي تضمّ حالياً نحو 132 مصرفاً ومؤسسة مالية، حيث يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها لاختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتخضع للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية. أما ما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية فيحافظ الصندوق على أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث تمّ استثمار نسبة عالية من المحفظة تتراوح بين 65 في المائة الى 70 في المائة على الأقلّ في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية بمتوسط تقييم ائتماني بدرجة AA لهذه المحافظ، وحوالي 95.2 في المائة من قيمة المحافظ بدرجة تقييم ائتماني عند الفئة A وأعلى.

من جانب آخر، بهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، استمر الصندوق في توجيه استثماراته الى دول الشرق الأقصى والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، حيث بلغ حجم الاستثمار نسبة 27 في المائة من قيمة المحفظة في منطقة الشرق الأقصى، ونسبة 4.4 في المائة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

بلغ الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية 1,117 مليون دينار عربي حسابي تعادل 4,855 مليون دولار أمريكي بما يمثل حوالي 33.11 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2014، ويتضمن ذلك ما يعادل 549 مليون دينار عربي حسابي تعادل 2,386 مليون دولار أمريكي مستثمرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، وحوالي 568 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 2,469 مليون دولار أمريكي مستثمرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية. أما من حيث الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة

الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما يعادل 698 مليون دينار عربي حسابي تعادل 3,035 مليون دولار امريكي بنهاية عام 2014.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية التي بلغت قيمتها 568 مليون دينار عربي حسابي تعادل 2,469 مليون دولار أمريكي بنهاية العام (2,171 مليون دولار بالعام السابق) مسجلة أعلى مستوى لها، تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعه 408 مليون دينار عربي حسابي تعادل 1,773 مليون دولار أمريكي أي حوالي 72 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد المتبقي والبالغ 160 مليون دينار عربي حسابي يعادل 695 مليون دولار أمريكي أي حوالي 28 في المائة فتُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يعادل 83 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية والبالغة 17 في المائة فهي تمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB وB، بلغ رصيدها 69 مليون دينار عربي حسابي يعادل 300 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014.

الجدير بالذكر إنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين في اجتماعه لعام 2012، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصنـــدوق قراره رقم (22) في شهر ديسمبر 2012 الذي تمّ بموجبه زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، وكذلك تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بقيمة 67 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 291 مليون دولار أمريكي) الذي تم زيادته إلى 115 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي) وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم 4 بتاريخ 2014/02/27. كما وضع القرار الأول أيضاً حدوداً قصوى على حجم الاستثمار في سندات الدولة الواحدة من مجموعة الدول الأعضاء المصنفة ضمن فئات هذه المجموعة بما يعادل نسبة 25 في المائة من إجمالي الحد الأقصى للموارد المخصصة، وساهم في زيادة عدد الدول المتاح الاستثمار في سنداتها الحكومية التي تضمّ حالياً كلٌّ من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان والبحرين.

يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، حيث يأتي ذلك ضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق.

في مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية الذي جاء في إطار الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين للصندوق ومنها القرار رقم (1) لسنة 1984 والقرار رقم (5) لسنة 1989، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. وأصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة منها القرار رقم (7) لعام 2010، الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز ثقة المودعين. كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية بالإضافة إلى وضع أُسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة الى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة بحكم ملاءة الصندوق المالية بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2014 نسبة 28.4 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة، كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 82.9 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 60 في المائة، وسجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة نسبة 501 في المائة مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كذلك سجل معدل الرافعة المالية نسبة 6.82 في المائة بالمقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب.

ساهمت هذه الميزات مجتمعة في جذب الودائع من الدول العربية الأعضاء، حيث سجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات العديدة الماضية. وبلغ حجم الودائع المقبولة في نهاية العام 2014 ما يعادل 2,787 مليون دينار عربي حسابي تعادل 12,112 مليون دولار امريكي تم تلقيها من 17 دولة ومؤسسة مالية عربية مودعة بعملات الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني.

الجدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة وسجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات،

على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية ومنها العملات المكونة لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة "الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين" حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات الليبور لفترة ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية للقطاع 1-3 سنوات، ومعدلات التضخم المرجحة بأوزان مكونات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة خلال العام 2014.

بالإضافة الى ذلك، واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين وكذلك الاشراف على الجزء المدار من اطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها. وبلغ متوسط حجم الأموال المُدارة مباشرة من قبل الصندوق والأموال التي يشرف على إدارتها نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 570 مليون دولار أمريكي خلال العام 2014 بالمقارنة مع 339 مليون دولار امريكي خلال العام السابق.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يهدف نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية إلى تعزيز وتقوية القدرات اللازمة لتطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في دوله الأعضاء. ويقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة مالية الحكومة، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وأسواق السندات الحكومية. كما يوفر الصندوق فرص التدريب للكوادر الرسمية العاملة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لدوله الأعضاء من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين.

ضمن هذا التوجه، قدم الصندوق في إطار **مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"** التي تم إطلاقها خلال عام 2013 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الدعم للدول العربية في مجال العمل الإحصائي حرصاً منه على تطوير الإحصاءات الاقتصادية، بما يُساهم في بلورة السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة في هذه الدول. وفي هذا الصدد، قام الصندوق في عام 2014 بإعداد ثلاث استبيانات للوقوف على الوضع الإحصائي في الدول العربية في الجهات المُعِدَّة للبيانات الاقتصادية والمالية، وهي الأجهزة الإحصائية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتتضمن الاستبيانات أجزاء خاصة بالبيئة القانونية والمؤسسية للجهات الإحصائية، والمنهجيات الإحصائية المُطبَّقة في عدّة مجالات، وكيفية إعداد ونشر البيانات الإحصائية. وقد بيَّنت نتائج الاستبيانات أن معظم الجهات الإحصائية في الدول العربية قامت بتطوير الإطار القانوني المُنَظِّم للعمل الإحصائي، وعملت على تعزيز مواردها المادية والبشرية، وقام بعضها بتطبيق أحدث المنهجيات الإحصائية الدولية في عدة مجالات.

وفي إطار هذه المبادرة، نظَّم الصندوق ورشة عمل حول **"إحصاءات الحسابات القومية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية"** خلال الفترة 26- 6 فبراير 2014 للعاملين في المؤسسات الإحصائية ، شارك في الورشة 30 موظفاً وموظفة من الكوادر الإحصائية الموريتانية. تناولت الورشة موضوع الانتقال من نظام الحسابات القومية لعام 1993 إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008، وإحصاءات الحسابات القومية الفصلية. كما نظَّم الصندوق ورشة عمل في مدينة أبوظبي خلال الفترة 23-26 مارس 2014 حول **"إحصاءات الحسابات القومية الفصلية"** شارك فيها كوادر إحصائية من الأجهزة المركزية للإحصاء من عدّة دول عربية. غطَّت الورشة مراحل إعداد البيانات والتقديرات الربع سنوية على أساس كل من نظام الحسابات القومية لعام 1993 والنظام الجديد لعام 2008. ويتعاون الصندوق في تنفيذ مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" مع عدّة جهات دولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي. وشارك الصندوق بالبعثة المشتركة مع صندوق النقد الدولي إلى موريتانيا خلال الفترة 15- 26 ديسمبر 2014، التي استهدفت توفير

الدعم الفني للمكتب الوطني للإحصاء الموريتاني حول منهجية إعداد الحسابات القومية السنوية، خاصة مراحل إعداد مصفوفة المدخلات والمخرجات.

من جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في تقديم المشورة الفنية لدوله الأعضاء في إطار **"مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني"** التي تهدف إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية و**"مبادرة تطوير نظم الاقراض المضمون في الدول العربية"** التي تهدف إلى المساعدة على تطوير البنية التشريعية والمؤسسية التي تسمح بتوسيع نطاق الأصول المنقولة، التي يمكن استخدامها كرهونات للحصول على التمويل، وبوجه خاص بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ففي هذا الإطار، شارك الصندوق في البعثة المشتركة مع مؤسسة التمويل الدولية إلى الجمهورية التونسية خلال شهر يناير 2014. وقدمت البعثة التوصيات اللازمة بهذا الشأن الى السلطات التونسية ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق هاتين المبادرتين، نظم الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وبنك المغرب في مدينة الرباط، خلال الفترة 22-25 سبتمبر 2014، ورشة عمل حول تقوية البنية التحتية وإدارة المخاطر في القطاع المالي، ركزت الورشة على توضيح أهمية تطوير البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية للارتقاء بكفاءة وسلامة القطاع المالي والمصرفي، وذلك بالنظر لدور البنية التحتية للقطاع المالي في تحسين فرص الوصول إلى التمويل وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتالي دعم فرص النمو الشامل. كما اشتمل برنامج الورشة على استعراض الأدوات والتقنيات الحديثة التي من شأنها تطوير الاستعلام الائتماني وتعزيز فعالية إدارة المخاطر، بمشاركة خبراء من مؤسسات معنية بهذا المجال.

كذلك استمر الصندوق في أنشطته على صعيد **"مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية"** التي تهدف إلى توفير المشورة الفنية للدول العربية على صعيد تطوير قطاع التمويل العقاري، حيث قام بتنفيذ الجزء الخاص به في إطار مشروع الدعم الفني المشترك بين صندوق النقد العربي والبنك الدولي الذي يهدف الى تحسين الوصول للتمويل العقاري للفئات محدودة الدخل في الجمهورية التونسية والمملكة المغربية، والذي يجري تمويله من "صندوق التحول". في هذا الإطار، وفر الصندوق فرص التدريب لممثلين عن وزارة المالية المغربية من خلال حضور البرنامج التدريبي في Wharton School خلال الفترة 2-14 يونيو 2014. كما نظم ورشة عمل في المغرب خصصت لمناقشة وضعية صندوق ضمان السكن بالتعاون مع وزارة المالية المغربية، وذلك يوم 14 أكتوبر 2014.

من جانب آخر، وفي إطار حرصه على نشر الوعي بالقضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية، قام الصندوق بتنظيم عدداً من ورشات العمل والمؤتمرات المخصصة لصانعي السياسات الاقتصادية وكبار المسؤولين، وذلك خلال عام 2014. ومن أهم هذه المؤتمرات، **"الاجتماع عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية والاستقرار المالي"**، الذي نظمه الصندوق يومي 9 و10 ديسمبر 2014، بالمشاركة

مع معهد الاستقرار المالي (FSI) التابع لبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بالتعاون مع معهد التمويل الدولي (IIF).

ناقش الاجتماع الذي شارك فيه عدد من كبار المسؤولين من محافظين ونواب محافظين ومدراء إدارات الرقابة المصرفية، يمثلون أربع عشرة دولة عربية من مصارف مركزية ومؤسسات مصرفية عربية، إلى جانب المؤسسات الدولية، في مقدمتها بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي الأوروبي وهيئة الرقابة المصرفية الإسبانية ومعهد التمويل الدولي، عدة موضوعات هامة، من ضمنها قضايا الاستقرار المالي والسياسات الاحترازية الكلية، والأولويات الحالية في تطوير التشريعات والرقابة في القطاع المالي والمصرفي في المنطقة العربية. كذلك استعرض الاجتماع الأوضاع والتطورات في الصناعة المصرفية، على ضوء التطورات والتعديلات التشريعية الرقابية الأخيرة. كما تناولت المناقشات أوضاع الرقابة والاستقرار المالي في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى المستجدات والأعمال الحالية للجنة بازل للرقابة المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض الاجتماع إلى التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية في المنطقة العربية لتطبيق التعديلات الرقابية الخاصة باتفاقية بازل III، حيث تم التطرق إلى أوضاع الاستقرار المالي في المنطقة العربية، إلى جانب عدد من المواضيع والقضايا التي تتناول سبل تحسين إدارة المخاطر في القطاع المالي والمصرفي العربي.

على صعيد آخر، يعمل الصندوق على الترتيب لإطلاق مبادرة تستهدف تعزيز الجهود الرامية **لتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية المعنية. في هذا الإطار، قام الصندوق بتنظيم اجتماع تشاوري في الأول من سبتمبر في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، شارك فيه عدد كبير من الخبرات المصرفية، بغرض التعرف على الأولويات والاحتياجات في هذا الشأن. كما نظم الصندوق، في السياق ذاته، لقاءاً مصرفياً يوم 2 أكتوبر 2014، لمناقشة فرص تعزيز التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك على ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة التمويل الدولية حول الموضوع.

أخيراً، وفيما يخص المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق لدوله الأعضاء، واستجابة لطلب السلطات الجزائرية، أوفد الصندوق بعثة فنية زارت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة 1-7 ديسمبر 2014 لتقديم المساعدة المطلوبة، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي. تتمحور المساعدة المطلوبة حول تطوير مصارف القطاع العام لتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد، وتحسين إدارتها للأعمال لتتوافق مع المعايير الدولية في هذا الشأن. وتم الاتفاق على خطة عمل لتقديم المساعدة في مجالات محددة ووفقاً لجدول زمني.

من جهة أخرى، واصل الصندوق في عام 2014 دوره في إدارة **الحساب الموحد الخاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة**[2] حيث يقوم الصندوق بتقديم تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مجمع عن نشاط الحساب الموحّد. وبهذا الصدد يبين المركز المالي للحساب الموحد الذي يديره صندوق النقد العربي بأن رصيد صافي الموجودات بلغ 24.7 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2014 مقارنة برصيد بلغ 20.9 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2013. ويعود الارتفاع البالغ 3.8 مليون دولار أمريكي في صافي الموجودات إلى صافي التدفقات النقدية الناتجة عن المساهمات المستلمة بالحساب الموحد والدفعات المحولة منه للمنظمات.

ويذكر أن عوائد الاستمارات المتحققة لدى الحساب الموحد تدخل في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات ضمن الحساب الموحد، وبلغ رصيده نحو 9.8 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2014. وأصبح يغطي ما نسبته 24 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمة لأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه لأغراض طارئة بقرارات منه.

[2] يشار إلى أنه قد تمّ استحداث حساب موحد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، وذلك بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة، بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988. وتعد المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدم المشورة والخبرة والنّصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له. والمنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحد هي: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والهيئة العربية للطاقة الذرية، والهيئة العربية للطيران المدني.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2014 في جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول هذه الأسواق. في هذا الصدد، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية بموقعه على شبكة الإنترنت، التي تتضمن المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى ثمان وسبعون عدداً منذ البدء في إصدارها. تتناول النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها. أظهرت النشرات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2014، استمرار الأداء الجيد للأسواق المالية العربية. حيث بينت النشرات أن القيمة السوقية لإجمالي البورصات العربية سجلت ارتفاعاً خلال عام 2014 بنحو 65.3 مليار دولار، ولتبلغ القيمة نحو 1,203 مليار دولار بنهاية العام. كما أظهرت النشرات، تواصل التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال العام، إلى جانب تواصل التحسن في إصدارات الشركات من السندات والصكوك.

في هذا السياق، أعد الصندوق **تقريراً موجزاً عن أداء أسواق المال العربية**، يلقي الضوء على أهم الأحداث والمستجدات في الأسواق المالية العربية خلال العام. قدّم التقرير تحليلاً لأداء البورصات العربية وأسواق الإصدارات الأولية وأسواق السندات والصكوك وتدفقات الاستثمار الأجنبي، إلى جانب استعراض لأهم التطورات التشريعية والرقابية.

من جانب آخر، واصل الصندوق تقديم المشورة الفنية المتعلقة بتطوير أسواق السندات المحلية من خلال مبادرة **"تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية"** التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك بالتوازي مع محور تطوير أسواق المال المحلية في إطار شراكة دوفيل. ففي هذا الإطار، شارك الصندوق في البعثة الدولية المشتركة إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة 27 يناير إلى 3 فبراير 2014، بمشاركة خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الافريقي للتنمية. وقدمت البعثة تقريراً يتضمن خطة العمل والتوصيات لتطوير أسواق التمويل المحلية في مصر.

من جهة أخرى، أعد الصندوق ورقة حول **"أهمية التوافق مع المعايير الدولية واحتياجات تطوير أسواق السندات والصكوك في الدول العربية، وجوانب توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي"**، وذلك في إطار مشاركته في اجتماعات المؤتمر السنوي السادس لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية، الذي عقد في

مدينة دبي يوم 27 أبريل 2014، تحت عنوان "المعايير الدولية – الطريق الأمثل إلى أسواق مالية أكثر عمقاً وسيولة".

كما قدم الصندوق ورقة عمل بعنوان **"المتطلبات والشروط الأولية لإنشاء سوق منظمة للأوراق المالية – الخطوات والمراحل"**، وذلك خلال المؤتمر الذي نظمه البنك المركزي الموريتاني بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في نواكشوط يوم 10 سبتمبر 2014، حول **"دور وأهمية الأسواق المالية في تنمية الاقتصاد الوطني"**. وتم على هامش الاجتماع مناقشة سبل تقديم الدعم الفني من جانب الصندوق لمساعدة السلطات الموريتانية على إنشاء وتطوير سوق منظم للأوراق المالية.

من جانب آخر، نظم الصندوق **المؤتمر الأول لأسواق المال العربية**، الذي عقد في مدينة دبي يومي 25-26 نوفمبر 2014، بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وشركة تومسون رويترز. و ناقش المؤتمر، القضايا المتعلقة بالتشريعات الرقابية ومدى قدرة الأسواق العربية على المنافسة الدولية، وتحسين مستوى الشفافية في هذه الأسواق ووضعية أدوات التمويل الإسلامي فيها. كما تطرق إلى إمكانية التكامل والتعاون بين أسواق رأس المال العربية ومجال التوسع فيها من حيث إطلاق أسواق متخصصة جديدة كتلك المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. كذلك اشتملت المناقشات، تحديات مراقبة هذه الأسواق من قبل السلطات المعنية وأهمية تطبيق المبادئ الجديدة للبنية التحتية لأسواق المال. وقدّم الصندوق في المؤتمر، ورقة المتحدث الرئيسي. كذلك شارك الصندوق في الجلسة الخاصة التي ناقشت متطلبات تطوير البنية التحتية لأسواق المال.

أخيراً، وفي إطار الحرص على تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المشترك لدعم تطور الأسواق المالية العربية، وتعزيز دورها في توفير موارد التمويل طويل الأجل لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول العربية، قام الصندوق في شهر نوفمبر 2014 بالتوقيع على **مذكرة تفاهم مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية**. وسيساهم التعاون بين الطرفين في دعم فرص الارتقاء بأسواق المال العربية من خلال العمل على المساعدة في تطوير التشريعات والأنظمة، بما يتفق مع المعايير والممارسات السليمة، وتعزيز فرص تبادل التجارب والخبرات، وتطوير معايير الرقابة على أسواق رأس المال، وتشجيع تكامل الأسواق المالية العربية والاستثمارات البينية، إلى جانب نشر الوعي الاستثماري في كافة الدول العربية. وسيشمل التعاون بين الطرفين المشاركة في إعداد تقارير ودراسات مشتركة، وعقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية في مجالات متعلقة بقطاع الأسواق المالية، والتعاون في مجالات تقديم المشورة الفنية في مجال الأسواق المالية.

نشاط التدريب

كثف معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق من نشاطاته خلال عام 2014، لتلبية الاحتياجات المتزايدة من جانب الدول الأعضاء، لتعزيز ورفع كفاءة الكوادر الرسمية بالبنوك المركزية ووزارات المالية، والمؤسسات الرسمية الأخرى، وخاصة في المؤسسات المسؤولة عن الإحصاءات الاقتصادية والقومية، حيث عقد المعهد مجموعة من البرامج التدريبية وورشات العمل، غطت كافة الموضوعات الاقتصادية، التي تسهم إلى حد كبير في مساعدة هذه الكوادر على مسايرة أحدث المعايير والتقنيات المعمول بها على مستوى العالم، وتطوير العمل وفق الممارسات المتفق عليها عالمياً. في هذا الإطار، نظم المعهد خلال عام 2014 17 دورة تدريبية وورشة عمل، بمشاركة المؤسسات الدولية المتخصصة في المجالات الاقتصادية المختلف، استفاد منها 433 متدرباً من كافة الدول الأعضاء، وبما وصل معه إجمالي من استفاد من الفعاليات التي نظمها المعهد منذ إنشاءه عام 1989 إلى 8,684 متدرباً، من خلال 280 فعالية. وفيما يلي الدورات التدريبية وورشات العمل التي نظمها المعهد خلال عام 2014:

- دورة تدريبية حول **"الرقابة المصرفية في إطار مقررات بازل III"**، خلال الفترة **6– 8 يناير 2014**، في مقر المعهد بمدينة أبوظبي، وبالمشاركة مع البنك المركزي الألماني، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الإصلاحات التي تمت على معايير رأس المال المصرفي، والمتمثلة في ضرورة تحسين نوعيته، بحيث يكون كاف لاستيعاب أية خسائر فور حدوثها، وضرورة قيام المصارف بالاحتفاظ برؤوس أموال كافية لمواجهة مخاطر التقلبات الاقتصادية الدورية.

- دورة تدريبية حول **"تحليل الأسواق المالية"**، خلال الفترة **26 يناير – 6 فبراير 2014**، في مقر المعهد بمدينة أبوظبي، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، استهدفت تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي الذي يمثل جزءاً من أدوات صانعي السياسات.

- دورة تدريبية حول **"إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية"**، في مدينة **الجزائر** خلال الفترة **2– 13 مارس 2014**، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بقضايا سياسة المالية العامة وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي. غطت العلاقات المتبادلة بين متغيرات المالية العامة والمجملات الاقتصادية الكلية، والجوانب الرئيسية لتصميم وتطبيق سياسة المالية العامة.

- دورة تدريبية حول **"الرقابة المصرفية بالتركيز على المخاطر وتقييمها"**، خلال الفترة **16 – 20 مارس 2014**، في مقر المعهد بمدينة أبوظبي، بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي هدفت

إلى إطلاع المشاركين على أساليب الرقابة بالتركيز على المخاطر التي تواجه المصارف. وتم التركيز على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كذلك شملت الدورة توضيح العناصر الرئيسية في إجراء عملية التفتيش الميداني على البنوك مثل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

- دورة تدريبية حول **"إدارة المخاطر بالتركيز على مخاطر السيولة"**، خلال الفترة **25 – 27 مارس 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الاسس السليمة لإدارة المخاطر لدى المصارف. تم التركيز على مخاطر السيولة وعلى الأسس الواجب اتباعها لإدارة السيولة والرقابة عليها والتطورات التي حدثت على أسلوب إدارتها.

- دورة تدريبية حول **"إحصاءات مالية الحكومة"**، خلال الفترة 6 – 17 أبريل 2014، بمقر المعهد بمدينة أبوظبي، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، حيث ركزت الدورة على الإطار الرئيسي لإحصاءات مالية الحكومة وكذلك الجوانب العملية لإعداد البيانات. تناولت المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية والتصنيفات المفصلة في سياق منهجية جديدة جرى العمل على تحقيق تناسقها مع النظام الاشمل للحسابات القومية. وتناولت الدورة نطاق تغطية القواعد المحاسبية للإطار الجديد لإحصاءات مالية الحكومة (بما في ذلك المحاسبة على أساس الاستحقاق)، ونظام القيد المحاسبي المزدوج والتقييم والتوقيت والتصنيف والمصادر والأساليب المستخدمة في إعداد الإحصاءات.

- ورشة عمل إقليمية حول **"سياسات استقدام العمالة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، خلال الفترة **22 – 23 أبريل 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي ، بالتعاون مع وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الدولي. استقطبت الورشة القيادات والمعنيين بصياغة سياسات سوق العمل للتباحث في إدارة العمالة التعاقدية المؤقتة وآليات الاستقدام وتبادل الأفكار والخبرات حول القضايا ذات الاهتمام لتطوير سياسات الاستقدام القائمة و/أو تطوير سياسات جديدة.

- دورة تدريبية حول **"الحواجز الفنية أمام التجارة"** خلال الفترة **29 – 30 أبريل 2014** بمقر المعهد في مدينة أبوظبي بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية. هدفت الدورة إلى مساعدة الدول العربية لتعزيز معرفتها بمبادئ والتزامات اتفاقية الحواجز الفنية. كما تم التركيز في إطار الدورة على قضايا الشفافية المتضمنة بهذه الاتفاقية واطلاع المشاركين على آخر ما قامت به لجنة اتفاقية الحواجز الفنية من عمل ونقاش. كما هدفت إلى تشجيع المشاركين لتبادل الخبرات خاصةً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه دولهم في تطبيق اتفاقية الحواجز الفنية.

- دورة تدريبية حول **"التنبؤ بالاقتصاد الكلي"**، خلال الفترة **11 – 22 مايـو 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي. استهدفت الدورة رفع كفاءات المشاركين في التنبؤ بالمتغيرات وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق أساليب الاقتصاد والقياس الحديثة.

- دورة تدريبية حول **"الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية"**، خلال الفترة **25 – 29 مايو 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالتعاون مع بنك إنجلترا، استهدفت تعميق فهم المشاركين ومعرفتهم بالجوانب النظرية والعملية بخصوص السياسات والأدوات التي تهدف إلى تعزيز وتقوية الاستقرار المالي.

- دورة تدريبية حول **"إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"**، خلال الفترة **31 أغسطس – 11 سبتمبر 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي. استهدفت الدورة إلقاء الضوء على تحديات السياسات التي تواجه السلطات، كما بحثت الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسات في هذا المجال، مع توجيه اهتمام خاص إلى كيفية تفاعل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي.

- دورة تدريبية حول **"التنبؤ في البنوك المركزية"**، خلال الفترة **14 – 18 سبتمبر2014 ، بمقر المعهد** في مدينة أبوظبي، بالتعاون مع بنك إنجلترا. هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على آليات وأسس التنبؤ بمعدلات التضخم. في هذا الاطار، تم التركيز على النماذج الاقتصادية والاحصائية والهيكلية وشبه الهيكلية (Structural and Semi-Structural Forecasting Models) المستخدمة للتنبؤ بالتضخم، بالإضافة إلى طرق تقييم التنبؤ.

- دورة تدريبية حول **"مشتريات الحكومة"**، خلال الفترة **28 – 30 سبتمبر 2014** ، بمقر المعهد بمدينة أبو ظبي بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي. هدفت الدورة إلى اطلاع المشاركين على الاسس والمفاهيم والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية المشتريات الحكومية.

- دورة تدريبية حول **"تطبيق المراجعة الرقابية في إطار بازل III"**، خلال الفترة **28 – 30 أكتوبر 2014** بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية. استهدفت الدورة إطلاع المشاركين على عملية المراجعة والتقييم التي تقوم بها السلطات الرقابية للكيفية التي تحتسب بها البنوك نسبة رأس المال وفق نماذجها الداخلية. كما تم استعراض اختبار التحمل.

- دورة تدريبية حول **"نمذجة الاقتصاد الكلي والتنبؤ"**، خلال الفترة **17 – 19 نوفمبر 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بمشاركة البنك المركزي الألماني، بهدف تعريف المشاركين في البنوك المركزية بأساليب وتقنيات استحداث نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ. تم التركيز في الدورة على السلاسل الزمنية وجوانب الاقتصاد القياسي المتعلقة بالنمذجة والتنبؤ.

- دورة تدريبية حول **"السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف"**، خلال الفترة **7 – 18 ديسمبر 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالاشتراك مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، بهدف تعريف المشاركين بالاستراتيجيات المختلفة لكل من السياسة النقدية وترتيبات سعر الصرف التي تختارها البلدان وأهمية الاتساق بين الخيارين. كذلك تناولت الدورة العوامل المتعلقة باختيار نظام سعر الصرف واستراتيجية السياسة النقدية والنتائج التي تترتب على الخيارات المختلفة.

- دورة تدريبية حول **"الحسابات القومية"**، خلال الفترة **22 – 24 ديسمبر 2014**، بمقر المعهد في مدينة أبوظبي، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (جايكا)، وذلك بهدف تعميق فهم المشاركين من وزارات المالية والبنوك المركزية والأجهزة الإحصائية في الدول العربية بطرق إعداد بيانات الحسابات القومية وتعريفهم بأحدث المنهجيات، والاستفادة من تجربة اليابان في إحصاءات الحسابات القومية، ومن تجارب بعض الدول في هذا المجال. ومن الجدير ذكره ان هذه الدورة تمثل أول دورة يتم تنظيمها بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية.

أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. بالإضافة إلى الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية للجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وضمن هذا الاطار، واصل الصندوق خلال عام 2014 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية والتحضير لاجتماعات المجلس واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه.

وفي إطار مسؤولية الصندوق عن **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية** ، قام خلال عام 2014 بالإعداد لاجتماع الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس، التي عُقِدت في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وتضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات في مقدمتها تقرير أمانة المجلس والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، وتوصيات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية المتضمن لورقتي العمل اللتين أعدتهما اللجنة حول "التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية" وورقة حول "الرقابة على صيرفة الظل". كذلك تضمن الجدول مناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع العاشر للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية المتضمن لورقتي العمل اللتين أعدتهما اللجنة حول "تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب"، وورقة حول "مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ". بالإضافة إلى ذلك اشتمل الجدول على تقرير عن أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

كذلك استعرض المجلس خلال الاجتماع الورقة المقدمة من سعادة محافظ بنك الجزائر حول "تجربة بنك الجزائر في إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي". كما ناقش المجتمعون أيضاً، مسودة الخطاب العربي الموحد الذي جرى تقديمه خلال اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2014. كما ناقش المجلس خلال الاجتماع نتائج الدراسة الشاملة حول "جدوى إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية"، معتمداً توصية اللجنة الفرعية المعنية بمتابعته التي أكدت على توفر العديد من العناصر والعوامل التي تعزز من جدوى إنشاء هذا النظام الإقليمي. وتمت دعوة اللجنة للاجتماع واتخاذ ما يلزم للتقدم بخطة عمل شاملة لمتطلبات التنفيذ، أخذاً في الاعتبار كافة التساؤلات والتحديات المرتبطة بذلك، والتأكيد على الامتثال بالمعايير الدولية، وتضمين العملات العربية.

من جانب آخر، في إطار مسئولياته كأمانة **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق الاجتماع السنوي العاشر للجنة الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 27-28 مايو 2014. ناقشت اللجنة في الاجتماع، تقرير فريق العمل المنبثق عنها بشأن نتائج الدراسة الشاملة التي أعدتها الشركة الاستشارية بشأن جدوى مشروع "إنشاء آلية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية". كما ناقشت ورقتي عمل الأولى حول "تجربة المغرب على صعيد تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية"، والثانية حول "منهجية تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال"، حيث استعرضت اللجنة تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي في تقييم تطبيق المبادئ. وشارك في الاجتماع، نائب السكرتير العام للجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، الذي قام باستعراض آخر التطورات بخصوص عمل اللجنة الدولية، وخصوصاً على صعيد تطبيق المبادئ الدولية الجديدة للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين.

وفي إطار مسئولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة الذي عقد في مدينة الدار البيضاء في المملكة المغربية، واستضافه بنك المغرب خلال الفترة 15-17 ديسمبر 2014، بحضور كل من معالي عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب ومعالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق. كما حضره ممثلون عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي. ناقشت اللجنة عدة موضوعات وأوراق عمل اشتملت على "التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة في الدول العربية"، و"السياسة الاحترازية الكلية ومؤشرات التحذير المبكر من فقاعات أسعار الأصول"، بالإضافة إلى "متطلبات رأس المال الإضافية للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان". وأوصت اللجنة المصارف المركزية العربية بتطوير الإجراءات الرقابية للتعامل مع مخاطر تقلبات دورات الأعمال ومنح الائتمان لدعم سلامة القطاعات المالية العربية. كما أوصت اللجنة المصارف المركزية العربية، بالعمل على تطوير إطار رقابي فعال لقياس ومراجعة التعرضات الكبيرة (Large Exposures)، بما يساعد على الحد من المخاطر النظامية.

بالإضافة إلى هذه الموضوعات، ناقشت اللجنة مذكرة الأمانة حول سبل تطوير أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية وتفعيل دورها في التنسيق بين المصارف المركزية العربية في مجال الرقابة المصرفية والاستقرار المالي. كذلك اعتمدت اللجنة نظاماً داخلياً جديداً لها يعزز من دورها، اشتمل على تعديلات جديدة، من أهمها إنشاء فريق عمل للاستقرار المالي، وتكثيف اجتماعاتها السنوية، إلى جانب تعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. أخيراً اعتمدت اللجنة في الاجتماع مسودة "قاموس لمصطلحات الرقابة المصرفية باللغة العربية"، الذي يهدف إلى

توحيد مصطلحات الرقابة المصرفية المستخدمة في القطاع المصرفي العربي، بما يساعد على زيادة التوعية بقضايا الرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

بالإضافة إلى ذلك، نظم الصندوق بصفته أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عدة اجتماعات **لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**. وكان المجلس قد وجه بإنشاء هذا الفريق بغرض دفع موضوعات الشمول المالي في المنطقة العربية وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية. وتشمل الموضوعات التي يناقشها الفريق، تطوير نموذج إقليمي للاسترشاد به في تصميم استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي، وتوفير إحصاءات موثوقة عن أوضاع الشمول المالي في الدول العربية. كما تشمل جوانب وأنشطة تتعلق بتعزيز التثقيف المالي في الدول العربية.

وأخيراً صدر عن أمانة المجلس خلال عام 2014، مجموعة من الكتيبات والمطبوعات اشتملت على الاوراق والدراسات التي تناولها المجلس خلال العام السابق. وتضمنت قائمة المطبوعات، ورقة حول "التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية" وورقة حول "الرقابة على صيرفة الظل"، الى جانب ورقة حول "تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب"، وورقة حول "مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ"، بالإضافة إلى ورقة سعادة محافظ بنك الجزائر حول "إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر".

أمانة مجلس وزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس وزراء المالية العرب منذ إنشاء المجلس ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010. وضمن هذا الاطار، نظم الصندوق في عام 2014 اجتماع **الدورة الاعتيادية الخامسة لمجلس وزراء المالية العرب**، الذي عقد في مدينة تونس على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. ناقش المجلس التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية. كما ناقش تجارب وجهود إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، مثمناً تلك الجهود وداعياً لاستمرار الإصلاحات آخذاً بالاعتبار التطورات والأوضاع الاقتصادية من جهة، مع السعي لضمان حماية أكثر فعالية للفئات محدودة الدخل من جهة أخرى. وقدم معالي وزير المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، الدكتور أمية طوقان، عرضاً حول تجربة الأردن في التدرج في إصلاح دعم الطاقة. كما أعدت أمانة المجلس ورقة مرجعية حول تجارب إصلاح دعم الطاقة.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2014 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ويمثل نموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وفي إطار تعزيز التعاون والمشاركة مع المؤسسات العربية وحكومات الدول الأعضاء، في الموضوعات ذات الصلة فقد شارك الصندوق في فاعليات ندوة "التمويل التجاري الدولي من أجل تنمية اقتصادية مستدامة" والتي نظمها مجلس دبي الاقتصادي بمدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك يوم 26 يناير 2014. كما شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيرية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة للدورة العادية (25) التي انعقدت في دولة الكويت خلال الفترة (20-22 مارس 2014).

وأعد الصندوق تقريراً حول جدوى إنشاء منطقة استثمار حرة عربية كبرى، حيث تمت مناقشته خلال الاجتماع التشاوري الذي عقدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية خلال شهر (يونيو 2014) ، تضمن التقرير الشامل الذي قدمه الصندوق خلال الاجتماع تقييماً كاملاً لجدوى إنشاء هذه المنطقة ومرئيات الصندوق في هذا الشأن، وذلك في ضوء التجارب الدولية في هذا المجال. من جانب آخر شارك الصندوق في المؤتمر الإقليمي للبنك الدولي لإطلاق مبادرة "التكامل الاقتصادي بين دول المشرق الجديد"، الذي عقد في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال شهر (يونيو 2014). كذلك شارك الصندوق

في فاعليات المؤتمر الثامن عشر لسلطات الرقابة المصرفية الذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية وعقد في مدينة تيانجين الصينية، خلال شهر (سبتمبر 2014).

كذلك شارك الصندوق في الاجتماع الأول للجنة تنفيذ ومتابعة الاستثمار في الدول العربية الذي انعقد في جمهورية مصر العربية خلال شهر (ديسمبر 2014)، وأعد تقرير تضمن رؤية الصندوق لأغراض اللجنة وآليات العمل المقترحة. على صعيد آخر، شارك الصندوق في الندوة التنموية العربية الثالثة التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان "إصلاح المنظومة التعليمية في الدول العربية لتحسين آفاق التشغيل"، التي عقدت في دولة الكويت خلال شهر (نوفمبر 2014). من جهة أخرى، شارك الصندوق في المؤتمر الإقليمي حول "الاستثمار والتكامل الاقتصادي"، الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي (SIDA) وعقد في القاهرة، خلال الفترة (9-10 ديسمبر 2014).

وفي إطار مشاركة الصندوق في الاجتماع نصف السنوي للمجموعة الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي، الذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية في أكتوبر 2014، قدم الصندوق عرضاً حول "قضايا الاستقرار المالي في المنطقة العربية".

وبصفته عضواً مراقباً في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، شارك الصندوق في الاجتماع العام العشرين للمجموعة، الذي عقد في مملكة البحرين خلال نوفمبر 2014.

من جانب آخر، شارك صندوق النقد العربي في أكتوبر 2014 في المؤتمر الدولي التاسع للمعلومات الائتمانية، الذي نظمته هذا العام الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) بالمشاركة مع جمعية مزودي بيانات القروض الاستهلاكية (ACCIS) وجمعية صناع بيانات المستهلكين (CDIA)، وذلك برعاية كل من شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، وشركة "بنفت" للمعلومات الائتمانية (مملكة البحرين). تناول المؤتمر آخر المستجدات في مجال الإقراض ونظم الاستعلام الائتماني بما في ذلك المبادئ الصادرة في أوروبا والمبادئ الخاصة بالاستعلام الائتماني الصادرة عن البنك الدولي، وانعكاسات هذه المبادئ على النشاط الإقراضي للمؤسسات المصرفية. كما تطرق إلى انعكاسات التشريعات الرقابية الجديدة وتحديداً بازل III على الإقراض المصرفي ونظم المعلومات الائتمانية. كما تناول المؤتمر أيضاً قضية حماية المعلومات المالية التي تمثل أحدى التحديات التي تواجه نظم الاستعلام الائتماني، بالإضافة إلى التعريف بالأدوات الجديدة في مجال إدارة المخاطر وكشف الاحتيال. كذلك تعرض المؤتمر إلى التطورات الأخيرة في الدول العربية في مجال نظم المعلومات الائتمانية. ونظم الصندوق على هامش المؤتمر، اجتماعاً أولياً لشركات الاستعلام الائتماني في الدول العربية لمناقشة سبل تعزيز التعاون وتبادل التجارب فيما بينها بما يساعد على الارتقاء بمستوى الاستعلام الائتماني في الدول العربية.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2014 سعيه لتعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه، حيث يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين. في هذا السياق، شارك الصندوق في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال شهر أبريل 2014. كما شارك الصندوق في مجموعة الاجتماعات التي عقدت على هامش هذه الاجتماعات، منها اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين، واجتماع محافظي الدول العربية مع مدير عام صندوق النقد الدولي. وتناولت الاجتماعات مشاورات مع إدارة المجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء (CGAP) المرتبطة بالبنك الدولي، والمعنية بقضايا الشمول المالي، وكذلك مع المسؤولين ببنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومعهد التمويل الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية ووزارة الخزانة الأمريكية، والبنك الفدرالي الأمريكي. وتركز النقاش، حول سبل إطلاق تعاون مشترك بين الصندوق وهذه المؤسسات.

شارك الصندوق كذلك في فعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2014. وتضمن ذلك حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين. كما شارك في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفيبل" للشراكة من أجل التنمية. كذلك عقد وفد الصندوق اجتماعات عديدة مع مختلف إدارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمناقشة الأنشطة والمبادرات المشتركة مع هذه المؤسسات.

كذلك، شارك الصندوق في مؤتمر منظمة التجارة العالمية "أسبوع جنيف"، والذي عقد بمدينة جنيف في سويسرا خلال الفترة (5-9 مايو 2014). كما شارك الصندوق في فاعليات مؤتمر إطلاق تقرير صندوق النقد الدولي "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والذي نظمه مجلس دبي الاقتصادي بدولة الإمارات يوم (6 مايو 2014).

وعلى هامش مشاركة الصندوق في المؤتمر الدولي لمراقبي المصارف الذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية وهيئة الرقابة المصرفية الصينية، تم تنظيم اجتماع ضم عدداً من أعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية المشاركين في المؤتمر، الذي عقد بالعاصمة الصينية – بكين، خلال الفترة 22-25 سبتمبر 2014، تناول أهم المستجدات في التشريعات الرقابية والقضايا المرتبطة بسلامة القطاع المالي والمصرفي.

وقام الصندوق خلال شهر أغسطس 2014، بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية في طوكيو، التي حدّدت إطار عمل للتعاون المشترك بين المؤسستين في المنطقة العربية، بهدف تعميق التعاون فيما بين الصندوق والوكالة لتقديم الدعم الفني للسلطات المالية والنقدية في الدول العربية.

تمويل التجارة العربية

ساهم صندوق النقد العربي خلال عام 2014 في تنمية وتشجيع المبادلات التجارية العربية، من خلال برنامج تمويل التجارة العربية والذي أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. كمؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة معنية بتنمية التجارة العربية. يبلغ رأس مال البرنامج المصرح به مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5 ألف دولار أمريكي للسهم الواحد، وذلك بعد زيادته بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (2013/7) بتاريخ 30 يونيو 2013، ارتفع عدد المساهمين في رأس المال إلى 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم للتجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج حيث وصل عددها كما في نهاية العام 2014 إلى (207) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشاؤه 11.77 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 15.61 مليار دولار أمريكي. ووافق البرنامج على تمويل 11.35 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 10.84 مليار دولار أمريكي. يوضح الرسم البياني التالي التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية العام 2014.

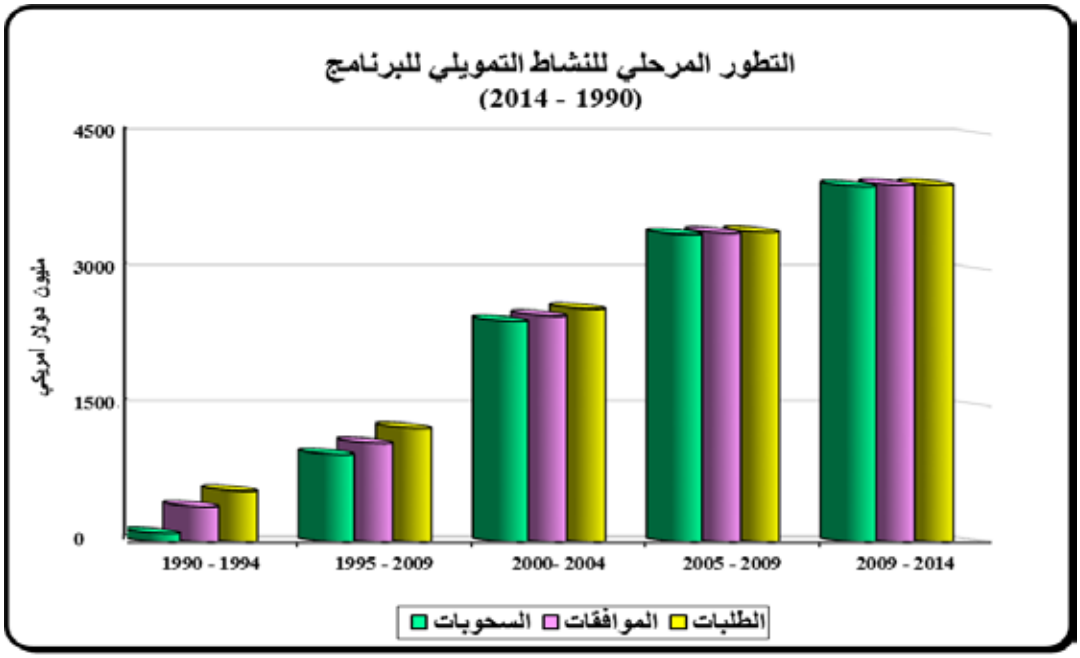

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (32) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان (atfp.org.ae)، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارتها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ونظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، سبعة عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2014 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من خلالها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع إلى جانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر لعام 2014 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية

أصدر الصندوق العدد 34 من نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لعام 2014. تغطي النشرة مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، التي اعتمد في إعدادها على المصادر الوطنية بصورة أساسية، بالإضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. تتضمن النشرة فصولاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات والمالية العامة، بالإضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية

من جانب آخر أصدر الصندوق العدد الثالث من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية" في عام 2014. تغطي النشرة بيانات التجارة الإجمالية والبينية ومؤشرات تنافسية التجارة التي تقيس أهمية السلع ونسبتها في الأسواق العالمية كمؤشر الميزة النسبية وحصتها في الصادرات الإجمالية للدولة، ونسبة الصادرات السلعية البينية فرادى في إجمالي صادراتها السلعية على الصعيد العالمي.

البحوث والدراسات

اشتملت البحوث والدراسات خلال عام 2014 على إعداد وإصدار الأوراق التالية:

- تقرير حول **"الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي: تقرير متابعة دوري"**، تم إعداد التقرير في إطار التوصيات المنبثقة عن مجلس وزراء المالية العرب الذي انعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية في عام 2012 بضرورة قيام المؤسسات المالية العربية المعنية بإعداد تقارير متابعة حول المحاور الرئيسية المتضمنة بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي ودور كل منها. وتطرق التقرير إلى تحليل التطورات فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي وأوضاع المالية العامة والأوضاع النقدية والتطورات على صعيد القطاع الخارجي في الدول العربية. كذلك تطرق التقرير إلى جهود صندوق النقد العربي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم القطاع المالي في الدول العربية بالإضافة إلى أهم إنجازات الصندوق على صعيد تمويل التجارة والدعم الفني لخدمات التجارة. وتم تقديم التقرير خلال اجتماع الدورة الاعتيادية الخامسة لمجلس وزراء المالية العرب، الذي عقد في مدينة تونس على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية.

- دراسة بعنوان **"إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية"**، تناولت الدراسة الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية، ومبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية والمنافع المتوخاة من برامج الإصلاح. كما تطرقت إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بأبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الدول العربية في سعيها لإصلاح نظم دعم الطاقة، والمقومات اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح سياسات الإصلاح والآليات المختلفة المتبناة لتحقيق هذا الهدف. من جانب آخر، تناولت الدراسة تجارب بعض الدول العربية في إصلاح دعم الطاقة، وماهية السياسات والبرامج المتبعة في كل منها لإصلاح دعم الطاقة.

- تقرير حول **"الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية: تقارير متابعة دورية"**، وذلك في إطار التقارير الدورية التي يتم إعدادها في سياق التعاون بين صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للوقوف على أبرز التطورات الاقتصادية في الدول العربية على صعيد القطاع الحقيقي والتطورات النقدية وتطورات المالية العامة والقطاع الخارجي، بما يمكن من الوقوف على طبيعة التحديات الاقتصادية والأولويات على صعيد السياسات الاقتصادية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي الكلي. وتم في هذا الإطار إعداد تقريرين قدما خلال اجتماع اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال شهري (مارس وسبتمبر 2014).

- دراسة بعنوان **"الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"**، حيث تطرقت الدراسة إلى دور القطاع المالي في توجيه الموارد للقطاع الحقيقي، وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي والمفاهيم الأساسية للاستقرار المالي، والتحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والجهود المبذولة لمواجهتها. كذلك تطرقت الدراسة إلى الإطار العام للاستقرار المالي من حيث المفهوم والأهداف ومراحل وآليات العمل. من جانب آخر اهتمت الدراسة بالوقوف على دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي على عدة أصعدة، وموقف عدد من الدول العربية في إعداد الإطار اللازم لتحقيق الاستقرار المالي .

- دراسة بعنوان **"طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية: تجارب بعض الدول العربية والأجنبية"**، تم من خلالها توضيح ماهية الاحتياطات بالعملات الأجنبية والمفاهيم المرتبطة بها وأسباب وأهمية تكوين مثل هذه الاحتياطات وطرق تكوينها، وإدارتها، والآثار المترتبة عليها وكيفية تحديد الحجم الأمثل من الاحتياطات بالعملات الأجنبية. كذلك تطرقت الدراسة إلى تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تكوين وإدارة الاحتياطات بالعملات الأجنبية، حيث شملت تجارب كل من مصر والأردن وكندا والبرازيل والهند وبوتسوانا.

- ورقة عمل حول **"التطورات الاقتصادية والمالية الكلية العالمية وقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية"**، تطرقت إلى تحديات وقضايا تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وتناولت الورقة التطورات الاقتصادية الكلية والمالية العالمية وطبيعة التحديات التي تواجه دول المنطقة على صعيد تحقيق الاستقرار المالي، والإصلاحات الرقابية التي تبنتها السلطات الإشرافية لتعزيز الاستقرار المالي. وتم تقديم الورقة خلال اجتماع فريق العمل الإقليمي لمجلس الاستقرار المالي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي عُقِد في الاردن خلال شهر (أكتوبر 2014).

- ورقة عمل حول **"توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2014"**، تناولت توقعات الأداء الاقتصادي العالمي والأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية خلال عام 2014، وطبيعة التحديات الراهنة التي تواجه تلك الدول، وبخاصة على صعيد تزايد معدلات البطالة والحاجة الملحة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2014، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. فيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. أقرّ مجلس المحافظين عام 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف دينار عربي حسابي. وافق مجلس محافظي الصندوق بموجب قراره رقم (3) لعام 2013 على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي ليصبح 1,200,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على أربع وعشرين ألف سهم، كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف دينار عربي حسابي، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف دينار عربي حسابي. تضمن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف المتبقي 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لعام 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 769,457 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014 (2013: 745,545 ألف دينار عربي حسابي). أما الجزء غير المدفوع والبالغ 130,543 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014 (2013: 154,455 ألف دينار عربي حسابي) فيمثل الزيادة في رأس المال المنصوص على سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2015 – 2018 والجزء الغير مدفوع من القسط الأول من التحويل النقدي المستحق في أبريل 2014 بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2014 ما مجموعه 315,621 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 292,404 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2014 حوالي 41 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 39 في المائة في نهاية عام 2013. تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 161,856 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2014، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 143,383 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لعام 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 155,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2014، بينما بلغ رصيده 150,000 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (1,235) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014 مقارنة برصيد مدين قدره (979) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,085,078 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014 مقارنة بمبلغ 1,037,949 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013، أي بزيادة مقدارها 47,129 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 4.5 في المائة. يوضح الشكل رقم (3) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2014:

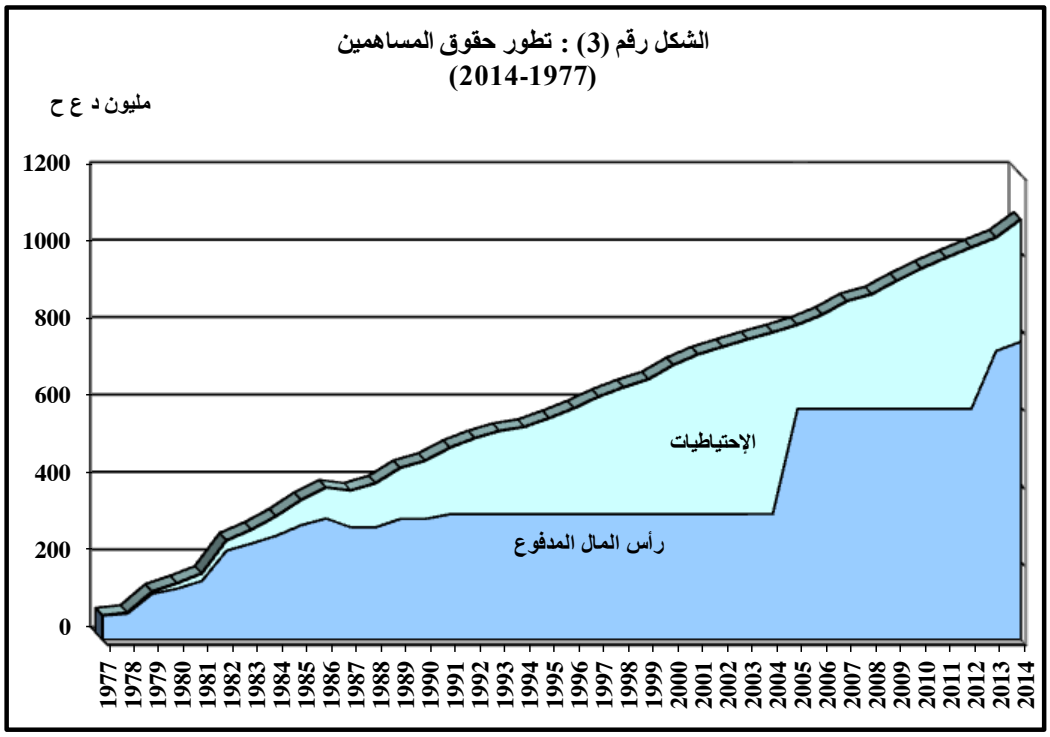

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، التي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 111,463 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية عام 2014 بالمقارنة مع 88,821 دينار عربي حسابي كما في نهاية العام السابق، بزيادة قدرها 22,642 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 25.5 في المائة. تعود الزيادة في معظمها إلى الزيادة في رأس المال المدفوع تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية للبرنامج رقم (7) لعام 2013 وإلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2014 وعام 2013.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,196,541 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014 مقارنة مع 1,126,770 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013. توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2014، مبلغ 402,047 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ الرصيد 466,096 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013. وبلغ التزام الصندوق من القروض 474,284 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2014. حيث تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 72,237 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2014.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي من خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 مبلغ 145,267 ألف دينار عربي حسابي (631 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 131,560 ألف دينار عربي حسابي (608 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2013.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سُددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأُودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي بما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. تبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2014 و 2013.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لعام 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار امريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 666,492 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014، بينما بلغت قيمتها 604,880 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2014، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 26,064 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 28,071 ألف دينار عربي حسابي للعام السابق. يتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 32,943 ألف دينار عربي حسابي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2014، مقارنة بمبلغ 34,483 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 5,848 ألف دينار عربي حسابي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2014، مقارنة بمبلغ 5,334 ألف دينار عربي حسابي للعام السابق. تتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2014 ما مجموعه 334 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 348 ألف دينار عربي حسابي لعام 2013. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC 657 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2014 مقارنة بمبلغ 430 ألف دينار عربي حسابي لعام 2013.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة بما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. يبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2014 ونهاية عام 2013 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2011.

الجدول رقم (2)

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013	01 يناير 2011	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
دولار أمريكي	%45.55	%42.83	%42.70	1.449	1.541
يورو	%35.49	%37.79	%36.58	1.192	1.119
جنيه إسترليني	%11.96	%11.90	%11.12	0.928	0.933
ين ياباني	%7.00	%7.48	%9.60	172.886	161.764
	%100.00	%100.00	%100.00		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحّدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
المركز المالي الموحّد	2
بيان الدخل الموحّد	3
البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	4
بيان التدفقات النقدية الموحّد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	6 - 20

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ٢٧، بيرشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٦٤٠٠ ٢ ٤٢٧ ٩٧١+
فاكس: ٣٣٨٣ ٢ ٦٢٧ ٩٧١+
abudhabi@ae.ey.com
ey.com/mena

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية
لقد دققنا البيانات المالية الموحّدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 20 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحّد كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014، وبيان الدخل الموحّد والبيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية الموحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحّدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحّدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية الموحّدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحّدة سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحّدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحّدة.

الرأي
في رأينا أن البيانات المالية الموحّدة تعبّر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 وعن أداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى
إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا. وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحّدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

ارنست ويونغ
02 مارس (آذار) 2015
أبوظبي

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

	إيضاح	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	3	**402,047**	466,096
خطوط الائتمان	4	**145,267**	131,560
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	5	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب		**1,293,925**	1,579,623
محفظة الاستثمارات المالية	6	**2,159,270**	1,728,161
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**44,703**	23,828
إجمالي الموجودات		**4,050,548**	3,934,604
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به		**900,000**	900,000
رأس المال المدفوع	8	**769,457**	745,545
الاحتياطيات	9	**315,621**	292,404
إجمالي حقوق المساهمين		**1,085,078**	1,037,949
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**111,463**	88,821
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**2,786,703**	2,702,904
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**67,304**	104,930
إجمالي المطلوبات		**2,854,007**	2,807,834
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**4,050,548**	3,934,604

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 02 مارس (آذار) 2015.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

	إيضاح	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**9,370**	11,799
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,552**	1,591
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**19,996**	18,794
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**8,001**	10,456
إيرادات أخرى		**396**	363
		39,315	43,003
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(6,372)**	(8,520)
		32,943	34,483
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**4,857**	4,556
نفقات معونة فنية	*15*	**334**	348
مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	*16*	**657**	430
		5,848	5,334
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**27,095**	29,149
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(1,031)**	(1,078)
صافي الدخل		**26,064**	28,071

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
		ألف دينار عربي حسابي				
2013						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2013		-	28,071	-	-	28,071
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		-	-	-	(418)	(418)
صافي الدخل الشامل		**-**	**28,071**	**-**	**(418)**	**27,653**
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2013		596,040	272,110	145,000	(561)	1,012,589
المرسل من الاحتياطي لزيادة رأس المال	8	149,010	(149,010)	-	-	-
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال		495	-	-	-	495
المحول إلى احتياطي الطوارئ		-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (حادي عشر) لدعم الشعب الفلسطيني		-	(2,788)	-	-	(2,788)
الرصيد في 31 ديسمبر 2013		**745,545**	**143,383**	**150,000**	**(979)**	**1,037,949**
2014						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2014		-	26,064	-	-	26,064
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		-	-	-	(256)	(256)
صافي الدخل الشامل		**-**	**26,064**	**-**	**(256)**	**25,808**
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2014		745,545	143,383	150,000	(979)	1,037,949
تعديل سنوات سابقة		-	216	-	-	216
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال	8	23,912	-	-	-	23,912
المحول إلى احتياطي الطوارئ		-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (ثاني عشر) لدعم الشعب الفلسطيني		-	(2,807)	-	-	(2,807)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014		**769,457**	**161,856**	**155,000**	**(1,235)**	**1,085,078**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

	إيضاح	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل		**26,064**	28,071
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**89**	89
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**22,858**	11,390
		49,011	39,550
سحوبات القروض		**(59,325)**	(121,733)
تسديدات القروض		**123,374**	96,242
التغير في خطوط الائتمان		**(13,707)**	(4,613)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(20,655)**	18,341
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(37,553)**	(44,498)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية		**(35,154)**	(10,784)
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**83,799**	491,044
صافي النقد من أنشطة العمليات		**89,790**	463,549
أنشطة الاستثمار			
شراء موجودات ثابتة		**(309)**	(59)
التغير في الاستثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار		**(49,037)**	8,802
التغير في السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات		**(106,892)**	(115,907)
التغير في السندات والأوراق المالية – حتى تاريخ الاستحقاق		**(275,436)**	(207,063)
صافي النقد (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		**(431,674)**	(314,227)
أنشطة التمويل			
مساهمات زيادة رأس المال المستلمة من الدول الأعضاء		**23,912**	495
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(2,880)**	(2,202)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التمويل		**21,032**	(1,707)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(320,852)**	147,615
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**1,543,428**	1,395,813
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*18*	**1,222,576**	1,543,428

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتمّ فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 و2013 وكما يبيّنه الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل الموحّد.

(3) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
تشمل الاستثمارات في صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق الاستثمار بالعقار المتاحة للبيع والتي تقيّم وفقاً لصافي قيمة الموجودات التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل الموحّد.

(4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها، وتلك الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيّم الاستثمارات بالقيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحّد.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيّم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيّم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد.

(7) تقيّد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل الموحّد للسنة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، يحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحّد للسنة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ المركز المالي الموحّد والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الموحّد.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

هـ) العملات الأجنبية *(تابع)*

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة ويشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطّى الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

3 قروض للدول الأعضاء

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**466,096**	440,605
سحوبات خلال السنة	**59,325**	121,733
تسديدات خلال السنة	**(123,374)**	(96,242)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**402,047**	466,096

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 أقساط قروضٍ مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة تأخير سدادها سنة، يبلغ مجموعها 23,583 ألف دينار عربي حسابي *(2013: 17,757 ألف دينار عربي حسابي)*، علماً أن مجمل أرصدة القروض القائمة بذمة الدول المعنيّة بالتأخير يبلغ 71,158 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 *(2013: 17,757 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسملة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. وبلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة 53,545 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 *(2013: 57,883 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 ما مجموعه 72,237 ألف دينار عربي حسابي *(2013: 75,052 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**131,560**	126,947
سحوبات خلال السنة	**183,371**	182,137
	314,931	309,084
تسديدات خلال السنة	**(178,040)**	(177,236)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**8,376**	(288)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**145,267**	131,560

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 ما يعادل 1,081 ألف دينار عربي حسابي *(2013: 50 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

5 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك واستثمارات بصناديق استثمار بديلة، كما يلي:

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة	-	18,987
استثمارات بسندات وأوراق مالية	**349,795**	242,257
	349,795	261,244
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد:		
استثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	**67,122**	-
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**1,742,353**	1,466,917
	2,159,270	1,728,161

التغير في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستراتيجيات المتعددة	-	902
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية	**(1,235)**	(1,881)
	(1,235)	(979)

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 1,745,838 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 *(2013: 1,468,858 ألف دينار عربي حسابي).*

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**104,649**	102,296
ينزل: فوائد مجنّبة على القروض	**(45,593)**	(45,593)
ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد	**(47,762)**	(45,829)
	11,294	10,874
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**6,379**	6,225
موجودات ثابتة	**492**	272
أرصدة مدينة أخرى	**6,788**	6,457
صافي قيم معاملات استثمارية	**19,750**	-
	44,703	23,828

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

8 رأس المال المدفوع

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به		
(24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**1,200,000**	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	**900,000**	900,000
رأس المال غير المدفوع	**(130,543)**	(154,455)
رأس المال المدفوع	**769,457**	745,545

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. وتضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف المتبقي البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ في أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

ويمثل رأس المال غير المدفوع رصيد حصص الزيادة في رأس المال التي يتم سدادها نقداً من الدول العربية الأعضاء على أقساط خلال الفترة حتى 2018 بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. ويتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 مبلغ 17,839 ألف دينار عربي حسابي (2013: 16,335 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (7) لسنة 2014، تخصيصاً ثاني عشر لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2013 (ما قيمته 2,807 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقّر تخصيصاً حادي عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (6) لسنة 2013 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2012 (ما قيمته 2,788 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة الأقلية من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 43.61% من رأس المال المصرّح به كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 (2013: 39.85%).

	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**986,605**	916,485
- الاحتياطيات	**124,278**	113,918
إجمالي حقوق المساهمين	**1,110,883**	1,030,403
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%43.61**	%39.85
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**484,463**	410,642

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي	**111,463**	88,821

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة	**53,545**	57,883
صافي قيم معاملات استثماريّة	**-**	37,930
فوائد مستحقة الدفع	**869**	864
أرصدة دائنة أخرى	**12,890**	8,253
	67,304	104,930

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة – من خلال الاحتياطيات	**1,016**	1,018
السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات	**4,320**	3,021
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحّد	**835**	-
السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**13,825**	14,755
	19,996	18,794

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,925 ألف دينار عربي حسابي *(2013: 3,779 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 180 في نهاية عام 2014 *(2013: 178 موظفاً)*.

15 نفقات معونة فنية

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**255**	271
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**79**	77
	334	348

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

16 مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (4) لسنة 2012 تقديم إعفاءات لجمهورية القمر المتحدة بإطار نفس المبادرة. ويتم تحميل بيان الدخل الموحّد للسنة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الديون على أساس الاستحقاق.

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**6,360**	5,703
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(5,703)**	(5,273)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل الموحّد للسنة	**657**	430

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 118,775 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 (*2013: 68,752 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 6,582 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 (2013: *5,354 ألف دينار عربي حسابي*).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**6,551**	5,799
ودائع لأجل لدى البنوك	**1,287,374**	1,573,824
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد	**(71,349)**	(36,195)
	1,222,576	1,543,428

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2014 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2013 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**1,149,428**	1,228,764
أوروبا	**991,428**	929,183
أمريكا الشمالية	**228,612**	152,180
الشرق الأقصى	**934,096**	787,554
المنظمات الدولية	**148,131**	175,366
الدول الأفريقية	**1,500**	34,737
	3,453,195	3,307,784

20 التزامات التقاعد

وفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. تم إجراء تقييم لإلتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول 2013. وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري والافتراضات المتضمنة فيه، تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (التي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) بمبلغ 58,679 درهم إمارات (3,676 ألف دينار عربي حسابي)، مقابل موجودات صندوق التقاعد البالغة 52,442 ألف درهم إمارات (3,285 ألف دينار عربي حسابي)، وبذلك بلغ الفارق في القيمة الحاضرة لالتزامات المعاشات التقاعدية 6,237 ألف درهم إمارات (391 ألف دينار عربي حسابي). وقد اتخذ الصندوق قراراً بتغطية الفرق على أقساط خلال فترة السنوات الثلاث القادمة.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 183 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2014 *(2013: 134 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 51,607 ألف درهم إمارات تعادل 3,233 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2014 *(2013: 52,443 ألف درهم إمارات تعادل 3,089 ألف دينار عربي حسابي)*.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

21 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	6,551	6,551	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,287,374	1,216,025	71,349	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	349,795	349,795	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	67,122	67,122	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	1,742,353	606,228	627,668	483,246	25,211	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	145,267	108,883	28,683	7,701	-	-
قروض للدول الأعضاء	402,047	53,769	65,716	225,509	31,571	25,482
حسابات مدينة وموجودات أخرى	44,703	30,948	680	463	-	12,612
	4,050,548	**2,439,321**	**794,096**	**716,919**	**56,782**	**43,430**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	111,463	-	-	-	-	111,463
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,786,703	2,754,262	32,441	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	67,304	5,715	3,438	32,554	16,637	8,960
	2,965,470	**2,759,977**	**35,879**	**32,554**	**16,637**	**120,423**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	5,799	5,799	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,573,824	1,537,628	36,196	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	242,257	242,257	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	18,987	18,987	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	1,466,917	587,058	333,961	517,088	28,810	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	131,560	92,752	24,136	14,672	-	-
قروض للدول الأعضاء	466,096	63,416	62,677	280,266	41,980	17,757
حسابات مدينة وموجودات أخرى	23,828	16,099	692	540	-	6,497
	3,934,604	**2,563,996**	**457,662**	**812,566**	**70,790**	**29,590**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة	88,821	-	-	-	-	88,821
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,702,904	2,684,735	18,169	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	104,930	38,309	3,244	30,792	23,644	8,941
	2,896,655	**2,723,044**	**21,413**	**30,792**	**23,644**	**97,762**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	2014 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين	25	**297**	653
التأثير على بيان الدخل الموحّد	25	**1,177**	1,100

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعملات المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 مبلغ 1,020,243 ألف دينار عربي حسابي *(2013: 894,281 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد.

جداول القروض

جدول (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2014 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2014 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2014 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184						
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**

جدول (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً

2014 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	**0**	**0**	**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**117,868**
2011	151	المغرب						**13,675**		
	152	مصر	**43,725**							
	153	مصر							**58,300**	
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**115,700**
2012	154	الأردن	**7,365**							
	155	اليمن		**21,000**						
	156	اليمن				**24,000**				
	157	تونس							**15,935**	
	158	تونس				**12,750**				
	159	تونس	**9,562**							
	160	المغرب				**27,350**				
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**117,962**
2013	161	السودان							**9,800**	
	162	اليمن		**21,000**						
	163	الأردن				**12,790**				
	164	الأردن			**12,790**					
	165	القمر المتحدة			**787**					
	166	تونس							**12,000**	
	167	تونس							**20,000**	
	168	المغرب							**60,000**	
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			**20,000**					
	170	اليمن			**36,510**					
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
المجموع			**362,126**	**146,751**	**410,431**	**207,675**	**64,730**	**32,489**	**531,962**	**1,756,164**

جدول (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض
2014 - 1978

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	5	23.760
الجمهورية التونسية	6	28.762
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	5	81.975
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	62	**362.126**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	28	**410.431**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
القمر المتحدة	1	0.184
	14	**146.751**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	27.930
الجمهورية التونسية	2	16.200
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	4	66.430
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	20	**207.675**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	38.584
الجمهورية التونسية	6	64.944
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	4	135.948
المملكة المغربية	6	192.208
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	32	**531.962**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

جدول (أ-3)
أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة
2014 - 2013

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2013			نهاية عام 2014		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	31,906	7,790	39,696	26,963	3,895	30,858
جمهورية السودان	54,460	3,300	57,760	53,401	3,300	56,701
الجمهورية العربية السورية	2,880		2,880	2,880		2,880
جمهورية الصومال	14,876		14,876	14,877		14,877
جمهورية القمر المتحدة		787	787		787	787
جمهورية العراق	64,862		64,862	56,446		56,446
جمهورية مصر العربية	59,758	14,575	74,333	40,810		40,810
المملكة المغربية	104,170	20,000	124,170	65,880	20,000	85,880
الجمهورية اليمنية	74,900	12,600	87,500	88,380	18,255	106,635
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	4,036		4,036	10,912	10,000	20,912
الجمهورية التونسية	54,248	16,000	70,248	41,498	16,000	57,498
المجموع	**466,096**	**75,052**	**541,148**	**402,047**	**72,237**	**474,284**

جدول (أ-4)
أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً
2014 -1978

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحوبات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

جدول (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2014 - 2003

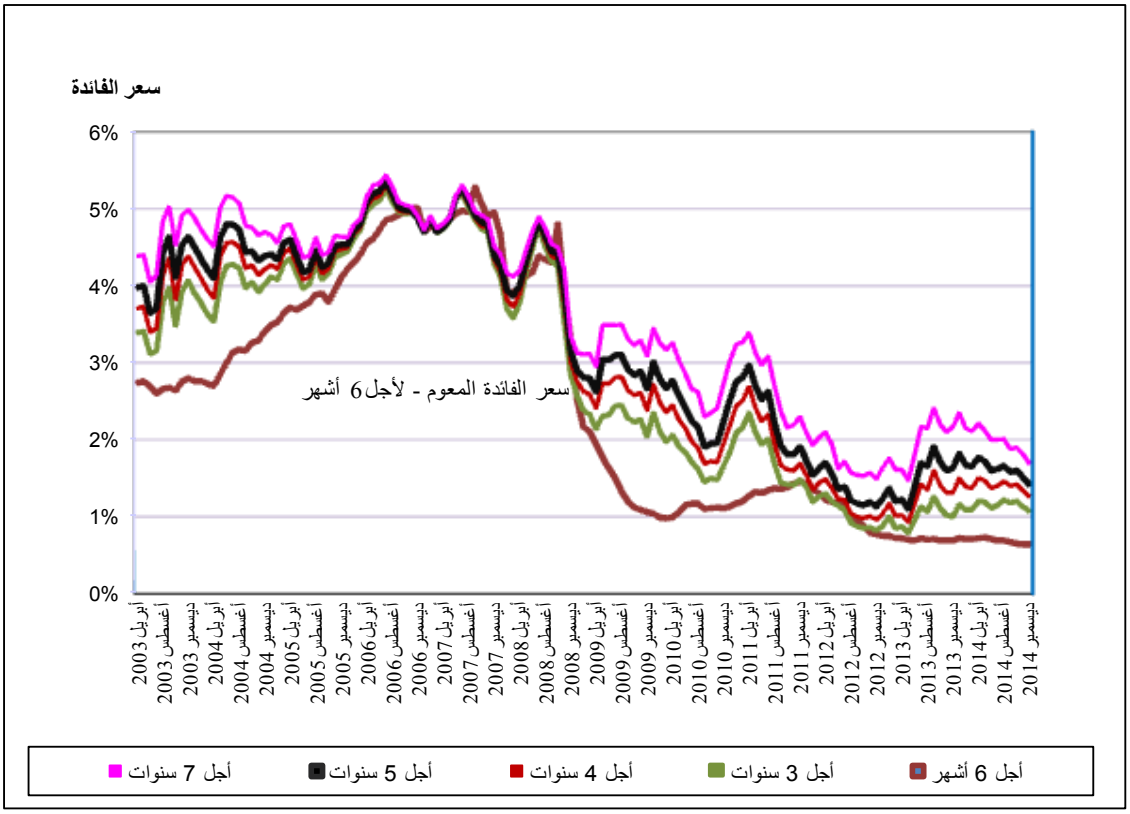

جداول عامة

جدول (ب-1)
رأس المال
31 ديسمبر 2014

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	5,815.0	6,975.0	12,870.0
2	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	20,665.0	24,925.0	45,890.0
3	مملكة البحرين	13,800	80	5,380.0	6,500.0	11,960.0
4	الجمهورية التونسية	19,275	100	7,542.5	9,062.5	16,705.0
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	45,535.0	54,975.0	101,270.0
6	المملكة العربية السعودية	133,425	760	52,087.5	62,787.5	115,635.0
7	جمهورية السودان	27,600	200	9,800.0	13,000.0	23,000.0
8	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120.0	9,362.5	16,562.5
9	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920.0	5,187.5	9,187.5
10	جمهورية العراق	116,850	760	45,535.0	54,975.0	101,270.0
11	سلطنة عمان	13,800	80	5,380.0	6,500.0	11,960.0
12	دولة قطر	27,600	200	10,720.0	13,000.0	23,920.0
13	دولة الكويت	88,200	500	31,500.0	41,500.0	73,500.0
14	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	4,900.0	6,500.0	11,500.0
15	دولة ليبيا	37,035	186	14,488.5	17,422.5	32,097.0
16	جمهورية مصر العربية	88,200	500	34,440.0	41,500.0	76,440.0
17	المملكة المغربية	41,325	200	16,177.5	19,437.5	35,815.0
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	5,380.0	6,500.0	11,960.0
19	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535.0	19,975.0	36,790.0
20	دولة فلسطين (1)	5,940	-	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	675	5	245.0	312.5	562.5
22	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245.0	312.5	562.5
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**343,411.0**	**420,710.0**	**769,457.0**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية : بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

جدول (ب-2)
عدد المستفيدين من الدورات/حلقات العمل/الندوات
2014-1988

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع WTO	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		113	110	19	13	9	3	4	5	4	280
الأردن	14	209	206	33	26	19	6	10	3	4	530
الامارات	32	265	177	40	14	16	4	8	7	10	573
البحرين	9	179	137	13	9	13	5	7	7	4	383
تونس	11	165	164	31	19	10	5	6	3	3	417
الجزائر	6	166	152	18	16	15	4	8	4	3	392
جيبوتي	0	14	40	1	0	2	2	0	0	0	59
السعودية	16	305	283	40	25	20	6	10	16	9	730
السودان	14	139	215	28	14	16	5	6	4	6	447
سورية	8	189	211	62	68	18	5	5	3	4	573
الصومال	8	13	13	0	0	0	0	0	1	0	35
العراق	13	114	385	21	15	8	5	2	3	2	568
عُمان	9	171	163	32	17	13	6	8	7	6	432
فلسطين	0	123	135	28	10	7	5	3	2	3	316
قطر	5	155	116	16	19	16	5	5	10	3	350
القمر المتحدة	0	3	11	8	1	1	0	2	0	2	28
الكويت	10	173	151	14	12	9	5	2	5	2	383
لبنان	2	145	150	30	24	14	3	6	2	9	385
ليبيا	0	158	107	14	13	7	4	4	3	1	311
مصر	2	236	181	32	21	17	6	9	2	7	513
المغرب	15	145	203	18	15	15	6	8	3	4	432
موريتانيا	9	123	137	18	10	13	1	2	5	4	322
اليمن	21	193	209	25	17	19	5	7	4	5	505
المجموع	204	3383	3546	522	365	268	93	118	94	91	8684

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. يُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عز الدين محي الدين كناكرية [1]
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي مبارك راشد المنصوري [2]
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور الشاذلي العياري
	نائب المحافظ	سعادة منية السعداوي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي محمد جلاب [3]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي بودي أحمد روبلة
	نائب المحافظ	سعادة عثمان أحمد علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك
جمهورية السودان	المحافظ	معالي بدر الدين محمود عباس
	نائب المحافظ	سعادة عبدالرحمن حسن عبدالرحمن هاشم
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور اسماعيل اسماعيل
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة

---

1) اعتباراً من يونيو 2014، خلفاً لسعادة الدكتور عمر محمد منصور الزعبي.
2) اعتباراً من سبتمبر 2014 خلفاً لمعالي سلطان بن ناصر السويدي.
3) اعتبارا من مايو 2014، خلفاً لمعالي كريم جودي.

جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ نائب المحافظ	معالي حسين عبده حلني [4] سعادة بشيـر عيســـــى
جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل [5] سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور جواد ناجي حرز الله [6] سعادة الدكتور جهاد الوزير [7]
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي شريف العمادي معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي صالح سعادة محمد شافع مزي عبده
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي أنس خالد الصالح [8] معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض سلامة سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ نائب المحافظ	سعادة الصديق عمر الكبير سعادة الدكتور علي رمضان شنيبش
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي هشام رامز عبد الحافظ معالي الدكتور هاني قدري دميان [9]
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد بوسعيد معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيد أحمد ولد الرايس سعادة الدكتور محمد الأمين رقاني
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد منصور زمام [10] سعادة محمد عوض بن همام

---

4) اعتبارا من مارس 2014 خلفاً لمعالي محمود حسن سليمان.
5) اعتباراً من سبتمبر 2014 خلفاً لمعالي الدكتور عبد الباسط تركي سعيد.
6) اعتبارا من مايو 2014 خلفا لمعالي سعيد توفيق خوري.
7) اعتبارا من مايو 2014 خلفا لسعادة صالح جلاد.
8) اعتباراً من يناير 2014 خلفاً لمعالي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح.
9) اعتباراً من مارس 2014 خلفاً لمعالي الدكتور أحمد جلال.
10) اعتباراً من يونيو 2014 خلفاً لمعالي صخر أحمد عباس الوجيه.

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً (2013-2016) على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة محمد بن صالح الغفيلي	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة منير عمران	جمهورية العراق	12.27
سعادة عبد العاطي جابر الحاج (السودان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	19.65(*)
سعادة يونس حاجي الخوري (الامارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	15.13
سعادة الدكتور الشيخ الكبير مولاي الطاهر (موريتانيا)[1]	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	12.87
سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	6.77
سعادة رائد شرف الدين (لبنان)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.07

*) تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

1) اعتبارا من نوفمبر 2014، خلفاً لسعادة الدكتور محمد الأمين رقاني.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

بالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، كذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.